

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٨٩٨ (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس: السيدة ألفيار فالنزويلا/السيد مونيوز (شيلي)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نكيروف

إسبانيا السيدة منديس

الجزائر السيد بن مهدي

ألمانيا السيد ثومبل

أنغولا السيدة بنتو

باكستان السيد خالد

البرازيل السيد كاردوسو

بنن السيد زنسو

رومانيا السيد دومترو

الصين السيدة جيانغ نغ

فرنسا السيد برتو

الفلبين السيد مركادو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ليك

الولايات المتحدة الأمريكية السيد أولسن

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2003/1053)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-21362 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن ابلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل كينيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وفقا للممارسة المتبعة، أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ما لم يوجد اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو ممثل كينيا إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بما بينته في جلسة صباح اليوم، أي أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة. وبالإضافة إلى ذلك، لن أدعو المتكلمين بشكل منفرد إلى الجلوس على طاولة المجلس. وعندما يُعطى متكلم الكلمة، سيصطحب موظف المؤتمرات المتكلم التالي في القائمة إلى مقعد على الطاولة. أشكركم على تفهمكم وتعاونكم.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إسرائيل. أعطيه الآن الكلمة.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، في البداية، أرجو أن تسمحوا لي بأن أهنتكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير وأن أعرب عن تقديرنا لجهودكم في بدء هذه المناقشة. ونود أيضا أن نعرب عن تهانينا لسلفكم ولأعضاء المجلس المنتخبين الجدد.

وبالرغم من التطورات العديدة، المفصلة على نحو مناسب في تقرير الأمين العام (S/2003/1053) عن الأطفال والصراعات المسلحة، لا تزال الحالة العامة للأطفال خطيرة وغير مقبولة. ولوضع الأطفال على خطوط المواجهة بوصفهم مشاركين نشطين في أعمال العنف أو كمعتدين أو كضحايا نتائج قصيرة الأجل وطويلة الأجل خطيرة بالنسبة للأطفال وبالنسبة للمجتمعات التي يعيشون فيها وبالنسبة للأمال والأحلام بسلام مستقر.

ويتضمن آخر تقرير للأمين العام معلومات مروعة عن إساءة المعاملة والضرر اللذين ما زال الأطفال يتعرضون لهما. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بان نكون غير حساسين نحو هذا. وللأسف، فإن العديد من المكاسب الواردة في التقرير تتعلق بالتطورات على الورق عوضا عن التطورات في الميدان. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن نشر مستشاري حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام وممارسة إشهار أسماء الأطراف في الصراعات المسلحة التي تقوم بتجنيد أو استخدام الأطفال، إذا نفذوا بشكل سليم، ستكون لهما أهمية خاصة بسبب إمكانيتهما في إحداث تغيير إيجابي على أرض الواقع.

لقد أيدت إسرائيل بالأقوال والأفعال، المبادرات الدولية الرامية إلى حماية الأطفال من التدمير الذي تسببه الصراعات المسلحة، بما في ذلك الاتفاقية الهامة بشأن حقوق الطفل وبروتوكولاتها، التي وقعنا عليها قبل عامين. وأعقب انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية اعتمادنا لـ "القانون الأساسي: الكرامة البشرية والحرية"، وهو قانون يكفل ضمان الحماية الدستورية لحقوق الطفل. وقد أثار اعتماد القانون الأساسي موجة من النشاط القضائي والتشريعي أدى إلى توسيع التزام المجتمع الإسرائيلي بمبادئ الاتفاقية.

وفي الصراع الذي تبتلى به منطقتنا، كما في أي صراع، لا أحد يحتكر وضع الضحية. ولا بد من الإقرار بمعاناة الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين. وإذا أنكرنا معاناة الجانب الآخر ووقوعه ضحية، فإننا نتسبب في تقويض آفاق التفاهم المتبادل والتسامح اللذين يشكلان أساس أي سلام دائم.

وللأسف، جرت مؤخرا في الجمعية العامة محاولة لفعل ذلك بالضبط. فقد اتخذت الجمعية العامة للعام الثاني على التوالي قرارا يتعلق بشكل خاص بالحالة التي تواجه الأطفال الفلسطينيين. وبينما تتشاطر إسرائيل هذا القلق حيال محنة الأطفال الفلسطينيين، لا نزال نؤمن بعدم تسييس مسألة الأطفال وعدم اللجوء إلى الانتقائية على هذا النحو في حالة أية مجموعة من الأطفال، ناهيك عن تشويه الحالة. وما أن اتُخذ هذا القرار وبغية تصحيح هذا الاختلال، قدمت إسرائيل بتردد قرارا مماثلا لاسترعاء الانتباه إلى معاناة الأطفال الإسرائيليين من الإرهاب. وللأسف، فإن مجموعة من الوفود، عازمة على عدم الاعتراف بأن الأطفال الإسرائيليين كانوا أيضا ضحايا في هذا الصراع، سعت إلى تشويه هذه القرار بحيث لا يمكن التعرف عليه. ونتيجة لذلك، اضطرت إسرائيل إلى سحب نصها. وبفعلنا ذلك، أعربنا عن أملنا في أن ترى الدول الأعضاء هذه الحادثة المؤسفة بمثابة نداء صحوة لإنهاء التسييس وازدواج المعايير في مناقشة الأمم المتحدة للمسائل التي تبعث على القلق الشامل، من قبيل محنة الأطفال. وما زلنا نتمسك بذلك الأمل اليوم.

وفي الختام، ترحب إسرائيل بمناقشة المسائل المحددة المتعلقة بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وبالفُرصة للإعراب عن تأييدنا القوي لاستمرار عملية الرصد تحقيقا لذلك الغرض. إننا نتوق إلى يوم يكون فيه السلام الحالة العالمية السائدة ولا تعود هناك أية حاجة إلى التعامل مع الأثر

ومن نافلة القول إن الممارسة الرسمية للتعنيد القسري للأطفال ممارسة بغیضة ولا بد من حظرها. ولكن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة لا تقتصر على الخدمة العسكرية الرسمية. فما يزال الأطفال يُجندون أيضا في الميليشيات الجواله والعصابات المسلحة والجماعات الإرهابية. وفي منطقتنا، تقوم المنظمات الإرهابية بتجنيد الأطفال واستغلالهم بوصفهم دروعا بشرية ولزرع المتفجرات وبوصفهم مقاتلين بل وحتى كمفجرين انتحاريين. وللأسف، إن تقرير الأمين العام فشل مرة أخرى في أن يذكر بشكل محدد هذا الأسلوب الجدير بالشجب في منطقتنا. ونشعر بالأسف أيضا لأن التقرير لا يعالج بعبارة مباشرة أكثر محنة الأطفال الإسرائيليين الذي يعانون من حملة إرهابية لا هوادة فيها.

وما زال الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيون على حد سواء يشكلون أكثر ضحايا الإرهاب الذي تبتلى به منطقتنا. وخلال العامين الماضيين، استُخدم الأطفال الفلسطينيون بشكل متزايد بوصفهم دروعا بشرية كما أنهم عبثوا للقيام بالمجمعات الإرهابية، بينما انخفض متوسط عمر المفجرين الانتحاريين بصورة كبيرة. وبالنسبة لعدد متزايد دائما من الأطفال الإسرائيليين أيضا، فإن النشأة آخذة في أن تصبح تجربة مؤلمة.

وفي الواقع، كثيرا ما يشكل الأطفال الإسرائيليين الضحايا المقصودين أو المفضلين للإرهابيين. فالجماعات الإرهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى شنت بشكل خاص العديد من الهجمات الإرهابية على الأطفال، بما في ذلك الهجمات على حفلات المدارس والمراقص ومحلات البيئزا وغيرها من الأماكن المعروفة بتجمع أعداد كبيرة من الأطفال.

وتفاني الأمين العام وممثله الخاص، السيد أولارا أوتونو، في زيادة الوعي بنظام الحماية يستحق ذكرا خاصا. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار أن يكون مكتب الممثل الخاص في إطار الميزانية العادية.

بينما نتداول اليوم، لا يزال هناك حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يُستخدمون جنودا أطفالا في جميع أنحاء العالم ولا يزال الملايين منهم معوقين جسديا. وكثيرون أصيبوا بإصابات نفسية خطيرة. واقتلح عشرون مليون طفل من ديارهم بسبب الحروب. وتنمو أجيال كاملة من الأطفال المصابين بجراح دائمة نتيجة أعمال وحشية ارتكبت في الصراعات. إن الأكثر ضعفا هم الأطفال البنات. إنهن يسقطن ضحايا للاستغلال الجنسي، وأشكال العنف الأخرى، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المميت. وإذ نخيم على الأطفال ذكريات الأعمال الوحشية المروعة، فهم لا يجدون، في كثير من الأحيان، فسحة للشفاء وهم يشهدون مرتكبي الأعمال الوحشية يفلتون من العقاب. وتستمر حلقة معاناتهم المفرغة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات حيث ينحدرون بشكل لا يرحم نحو الفقر، والأمية، والجوع، وسوء التغذية، والاتجار غير المشروع أو الاحتلال الأجنبي.

وكما يتفق عليه الجميع، هناك ما هو أكثر من ذلك، من الضروري القيام به بسرعة لحماية كل طفل ضحية لصراع. ويجب أن يحل عصر تطبيق المعايير الدولية لحماية الطفل محل عصر البلاغة الخطابية. ويجب أن يكفل المجلس أن تحترم الأطراف المعنية في أي صراع المعايير العالمية لحماية الأطفال في الصراعات. ويجب أن تدمج الاحتياجات المحددة وحالة ضعف الأطفال في عمليات السلام ونزع السلاح والتسريح، وإعادة الإدماج والإنعاش وإعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات.

المحدد للصراعات المسلحة على الأطفال. ولكن، حتى ذلك اليوم، لا بد أن يتصرف المجتمع الدولي بعزم في تمديد الحماية إلى الذين هم أكثر عرضة ويواجهون ببسالة العوامل التي ما زالت تغذي هذه الظاهرة القبيحة.

سيدتي الرئيسة، نزولا عند رغبتكم، أدليتُ بنسخة مختصرة من بياننا، وسيجري تعميم النص الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل إسرائيل على بيانه وعلى تقيده بالوقت المحدد للبيان. أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أبدأ بتهنئتك على إدارتك الماهرة لمداولات المجلس اليوم وعلى قيادة شيلي للمجلس خلال الشهر الحالي. ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق للسيد أولارا أوتونو وللسيدة كارول بيلامي على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين.

وخلال العقد ونصف العقد الماضيين، اتخذ المجتمع الدولي بعض التدابير الهامة لتخفيف الحنة المحزنة للملايين الأطفال في الصراعات المسلحة. ووفرت اتفاقية حقوق الطفل أداة على المستويين الوطني والدولي لحماية وتنمية الأطفال في جميع أنحاء العالم. وعزز البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة هذه الأحكام العالمية. وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٢، أكد زعماء العالم من جديد إصرارهم على كفاءة إيجاد عالم صالح للأطفال. وزاد مجلس الأمن في قراراته المتتالية تعزيز المعايير الدولية من أجل حماية الأطفال في الصراعات وفي مجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات.

واستغرقت هذه الإنجازات جهودا كبيرة بذلتها كل الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني الدولي وأطراف الصراعات.

نصيبها في نشر الاستقرار والقيم في أجزاء العالم التي تمزقها الصراعات، بما في ذلك أفريقيا. ونحن نعتقد أن التغيير الاجتماعي يجب أن يتحقق من الداخل أو من أمثلة إيجابية مستخلصة من بيئات مماثلة. والجهود التي تبذل لفرض قيم غريبة ستخاطر بإثارة نفس المشاعر التي أثارها قس طروادة "لاكون" الذي خاف من اليونانيين مع أنهم جاءوا يحملون الهدايا.

ويجب أن نمنع ضحية اليوم من أن يصبح المنتهك غدا عن طريق غرس ثقافة السلام وعدم العنف في عقل كل طفل. وتدعو بنغلاديش المجلس ومنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للاحتفال بالعهود الدولي لثقافة السلام وعدم العنف لأطفال العالم عن طريق برامج محددة بشأن تعليم السلام ومنع نشوب الصراعات. والسعي القوي إلى تحقيق هذه الأهداف سيغير بالتأكيد مستقبل الطفل نحو الأحسن. وسيسعى أيضا إلى بدء فجر جديد من الأمل للإنسانية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بقراركم بإبراز الأهمية القصوى لمناقشة اليوم بترؤسكم لمداواتنا.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحون المحتملون ألبانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، كرواتيا؛ وأيسلندا البلد المنتسب إلى الرابطة

ونحن نؤيد تأييدا قويا إدماج أحكام خاصة بمستشارين لحماية الأطفال وأحكام أخرى ذات صلة في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن تستمر ممارسة عدم التسامح إطلاقا بشأن انتهاكات العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفراد المرتبطين بها لقواعد السلوك. ويجب أن يكفل للأطفال في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات الحصول على استشارات بشأن إصابتهم، وعلى التعليم والخدمات الصحية. ويجب كبح التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة إلى مناطق الصراع. ويجب أيضا وضع حد لثقافة إفلات منتهكي حقوق الأطفال من العقاب.

لا تزال بنغلاديش تحتفظ دائما بمسألة حماية وتنمية الأطفال في مقدمة جداول أعمالها الوطنية والدولية. وقد كنا من بين أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكولها الاختياريين أيضا. ولا تزال حماية وتعزيز حقوق الطفل، ولا سيما حقوق البنات، وتخصيص أكبر الميزانيات لتعليمهم ورعايتهم صحيا، هو المحتوى الأساسي لسياسة رئيسة وزرائنا، البيغوم خالدة ضياء. وقد وضعنا خطة عمل وطنية للطفل. ويحتفل بالعهود ٢٠٠١-٢٠١٠ في بنغلاديش عقدا لحقوق الطفل.

وتعمل مجتمعاتنا المدنية والقطاعات الخاصة جنبا إلى جنب مع الحكومة لتعزيز أفضل ما للأطفال من مصالح. ويتلقى أبنائنا العاملون في عمليات حفظ السلام تدريبا خاصا بشأن حماية الطفل حيث أنهم يحملون رسالة السلام إلى المجتمعات التي مزقتها الصراعات في كل القارات. وكما ذكرت السيدة كارول بيلامي، تسهم منظمة بنغلاديشية غير حكومية رائدة هي لجنة التقدم الريفي البنغلاديشية، إسهاما كبيرا في إعادة تأهيل الجنود الأطفال والبنات عن طريق إشراكهم في تعليم غير رسمي في أفغانستان. ومما يدعو إلى الاستغراب، أن بنغلاديش، وهي بلد نام، قامت بأكثر من

مسؤولياتها بطريقة منسقة، سواء عن الرصد أو الإبلاغ المنهجين عن الانتهاكات والامتنال، أو عن الإجراءات الوقائية وتلك المتعلقة بإعادة تأهيل ضحايا الصراعات من الأطفال.

ونؤكد مرة أخرى أن تجنيد واستخدام البنات والصبيان في الصراعات المسلحة عمل وحشي يجب أن ينتهي، إذ أنه ينتهك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان أيضا. ويحث الاتحاد الأوروبي بقوة الدول والأطراف الأخرى في الصراعات المسلحة المدرجة أسماؤها في المرفقين الأول والثاني من تقرير الأمين العام على أن توقف فوراً تجنيد و/أو استخدام البنات والصبيان في حالات الصراع المسلح. وفي هذا السياق، نحث الدول على التعجيل بعملية التصديق أو التوقيع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يتضمن، كجريمة حرب، التجنيد الإجباري أو التطوع للأطفال تحت سن ١٥، أو استخدامهم للمشاركة بشكل نشط في أعمال عسكرية في صراعات مسلحة دولية أو غير دولية، على حد سواء. وبالتالي، نؤيد وجهات النظر والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يخص دور المحكمة الجنائية الدولية في مجال اختصاصها، ونؤيد البيان الذي يقضي بأنه ينبغي اتخاذ خطوات محددة لكفالة المحاكمة المبكرة للأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب ضد الأطفال.

وفي العقد الأخير قُتل أكثر من مليونين من الأطفال في صراعات مسلحة وعانى أكثر من ٦ ملايين طفل من تشوهات جسمانية. وتفيد تقديرات موثوق بها أن حوالي ٣٠٠.٠٠٠ جندي طفل يشاركون الآن في عمليات حربية. والملايين من الأطفال أصبحوا ميتين نتيجة للحرب. والعبارة الساخرة بأن الأبرياء في الصراعات المسلحة هم في كثير من الأحيان أول من تلحق بهم إصابات، لا تزال صحيحة.

الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية تعلن تأييدها لهذا البيان.

سيدتي، أشكركم على إتاحة الفرصة لمناقشة هذه المسألة الهامة، وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على إحاطتهما الإعلاميتين.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا الالتزام المستمر الذي دلت عليه مجلس الأمن ببيلاء أولوية قصوى لحماية الأطفال في حوار العادي بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. ومما يؤسف له أن الفتيان والفتيات الصغار لا يزالون يجرون إلى القتال المباشر والاستغلال على أيدي قوات مسلحة وجماعات. ونحن نرحب، على وجه الخصوص، باتخاذ القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ويوافق على أنه:

”ينبغي أن يكون الاستعراض والمناقشة اللذان يجريهما مجلس الأمن سنويا لهذه المسألة مكرسين بشكل رئيسي لإجراء استعراض شامل لحالة الامتنال على أرض الواقع“ (S/2003/1053، الفقرة ٨٣).

والتوصيات الواردة في نهاية التقرير جديدة بالدراسة المتأنية، ولا سيما المتعلقة منها بعدم الامتنال. وينبغي أن يتخذ المجلس تدابير مستهدفة في المجالات التي لا تكون الأطراف أحرزت فيها تقدما كافيا وفقا للقرارين ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام. وينبغي لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تتحمل

ممثلين عن منظمات حكومية وغير حكومية من ٢٧ بلدا أوروبا. بمناسبة انعقاد المنتدى الأوروبي بشأن حقوق الإنسان الذي نظّمته الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية. ووضع المنتدى مجموعة من الاقتراحات تهدف إلى منع الاتجار بالأحداث واستغلالهم جنسيا وانخراطهم في الصراعات المسلحة. وأشار الاتحاد الأوروبي بالفعل إلى أنه سيولي أهمية للأطفال في الصراعات المسلحة في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان في الأشهر الستة المقبلة.

ثانيا، أود أن أشير إلى النتائج التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات وخاصة بشأن حماية المدنيين في عمليات إدارة الأزمات التي يتولى قيادتها الاتحاد الأوروبي، وتدعو هذه النتائج إلى إدماج منظور قوي لحماية الطفل في عمليات إدارة الأزمات التي يتولى قيادتها الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يشيد بجهود الأمين العام والمجلس لإدماج مستشارين في مجال حماية الطفل في عمليات حفظ السلم وبناء السلم. واضطلع البرلمان الأوروبي كذلك بدور بارز في حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات. وفي آخر اجتماعاتها في تشرين الأول/أكتوبر اتخذت الجمعية البرلمانية المشتركة لمجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي - الاتحاد الأوروبي قرارا بشأن حقوق الأطفال والجنود الأطفال على وجه الخصوص.

إن الاتحاد الأوروبي ما برح يؤيد بقوة ويعمل عن كثب مع مكتب الممثل الخاص، واليونسيف ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأطراف الفاعلة الأخرى بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بهدف التخفيف، قدر الإمكان، من معاناة الأطفال في حالات الصراعات المسلحة وضمنان مساءلة هؤلاء المسؤولين عن الجرائم الفظيعة.

وضعت اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية معايير قانونية واضحة تتعلق بحماية الطفل. ويحث الاتحاد الأوروبي تلك الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وان توقع وتصادق على البروتوكول الاختياري المعني بحقوق الطفل ومشاركة الأطفال في الصراع المسلح.

اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المبادرات الأخيرة المتخذة داخل الاتحاد الأوروبي. أولا، وافق مجلس الشؤون العامة في الاتحاد الأوروبي، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على مبادئ العمل التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن الأطفال والصراع المسلح. وتم صياغة هذه المبادئ التوجيهية، وهي نتاج مداورات دامت عدة شهور، بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومجموعة من خبراء المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. إن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية وإدراجها الفوري والفعال والدائم في جميع سياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة هي بمثابة أولوية للاتحاد الأوروبي.

سيقوم الاتحاد الأوروبي بمعالجة آثار الصراعات المسلحة القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى على الأطفال بأسلوب فعال وشامل، واستخدام مختلف الأدوات المتوفرة لديه والبناء على النشاطات الماضية والجارية.

سيتم السعي إلى تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من المبادرات الخاصة، بما في ذلك، بشكل مهم، رصد حالات مناطق الصراع والإبلاغ عنها واستمرار برامج التعاون التقني حول نزع الأسلحة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال في الحياة المدنية وتطويرها.

لقد تمت مناقشة هذه المبادئ التوجيهية أيضا في روما في ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بحضور

وتصورهما التثقيفي والبناء بالفعل، عن حالة الأطفال الضحايا في الصراعات المسلحة.

وهذه الجلسة هي متابعة منطقية لتلك الجلسة التي عقدها مجلس الأمن يوم أمس بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحدث وفدي، في بيانه أمس، عن ضرورة الاعتراف بأن الاتجار غير المشروع في تلك الأسلحة يمثل انتهاكا للسلم والأمن الدوليين. وهو تهديد يجب النظر إليه في سياق معاناة لا حاجة لنا بها لا تزال تستبد بأطفال أبرياء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية مثل سيراليون.

وبسبب ما عانينا منه في سيراليون وفي مناطق غرب أفريقيا دون الإقليمية الأخرى، لا يسع المرء إلا أن يستنتج بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يشجع على ارتكاب أعمال وحشية ضد الأطفال ومن قبل الأطفال أنفسهم. فتساعد على خلق محاربين أطفال وأطفال يرتكبون الجرائم الشنيعة ليس ضد البالغين فحسب وإنما ضد الأطفال أيضا. وباختصار، تخلق الظروف التي تجعل من الأطفال ضحايا ومرتكبين لهذه الممارسات مثل الاعتصاب والخطف والرق الجنسي والقتل العشوائي.

فجميع الأطفال، سواء أكانوا متأثرين حاليا بالصراعات المسلحة أم لا، فإنهم المستفيدون الرئيسيون من التدابير الجارية حاليا لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة والقضاء عليه، إذ - يمكن أن يصفها البعض بأسلحة دمار شامل بسبب حجم الدمار التي تسببه تلك الأسلحة للحياة البشرية والملكية. إننا لا نبالغ بأي حال من الأحوال بالصلة بين تدفق الأسلحة الصغيرة والوضع المفعج للأطفال الذين يجدون أنفسهم فيه في مناطق الصراعات. أن هذه الصلة هي واقع وهي تحد يجب علينا جميعا أن نقبله.

ونتطلع إلى تلقي تقييم الأمين العام الشامل مع إيلاء الاعتبار الواجب له، بشأن مدى وفعالية استجابة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم توصيات لتعزيز هذه الأنشطة وتعميمها وإدماجها والمحافظة عليها فيما يتعلق بالأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

ويجب أن تتم على قدم وساق معالجة مسألة الأطفال الضحايا في الصراعات المسلحة بصورة جماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. فالزخم الذي ظهر يجب ألا يضيع. وسيشرع مجلس الأمن قريبا في مداولات بشأن مشروع قرار جديد. ويحدونا الأمل في أن يؤدي مشروع القرار الجديد - من بين أمور أخرى - إلى استمرار إدراج جميع الأطراف في الصراعات المسلحة التي تجند أو تستخدم الجنود انتهاكا للالتزامات الدولية في جميع الحالات في القائمة. وسيكون توجيه المجلس بشأن كيفية تعزيز المزيد من الرصد والتقييم لوضع الأطفال في الصراعات المسلحة مفيدا. ويحدونا الأمل في أن يكون للشواغل المعرب عنها اليوم أصدا في هذه المداولات الجارية وستجد تأييدا لمشروع القرار الذي سيليه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل سيراليون، وأعطيه الكلمة.

السيد رو (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية): إننا ممتنون لقراركم، سيدتي الرئيسة، لحضوركم إلى هنا اليوم لإدارة النقاش بشأن حالة من أكثر الحالات المحزنة في عالم اليوم - أي الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

أود أن أعبر عن خالص امتنان وفدي لأثنين من القادة المتزمين المدافعين عن الأطفال في أسرة الأمم المتحدة: الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، والرئيسة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة كارول بيلامي، على تقريرهما

وقبل سنة فقط حضر أمام المجلس شخص سيراليوني صغير - طفل مقاتل سابق - جاء ليحكى قصة اختطافه ومشاركته فيما سمته المحكمة الخاصة لسيراليون "مشروعاً إجرامياً". وبعد أن قدم هذا الشاب وصفاً دقيقاً لرؤيته للحياة بعد صراع وحشي، أحضر معه أيضاً رسالة - معلماً، إن جاز التعبير - ينبغي أن يتابعها مجلس الأمن بصدور رسم سبل ووسائل النهوض بتعزيز وحماية حقوق الأطفال، لا سيما الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وهذا تطور هام في مجال الخضوع للمحاسبة لا يجوز إغفاله.

وبالرغم من أن حرب الثوار في سيراليون وتجنيد ومشاركة الأطفال المقاتلين لم تعد قضية الآن، وبالرغم من أن تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ما زال جارياً في ليبيريا وكوت ديفوار، فإننا نشعر بقلق خطير إزاء انتقال الأطفال والشبان المسلحين عبر الحدود في هذه المنطقة دون الإقليمية. وهؤلاء هم "المرتزقة الجدد الذين نموا محلياً"، والذين أفلتوا، لسبب أو لآخر، من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويتجمعون من جديد ويشكلون جيوباً جديدة لثوار مسلحين ترمي إلى زعزعة استقرار هذه المنطقة دون الإقليمية على نحو لا يرحم ولمدد مطولة. وهؤلاء هم أيضاً المبشرون بعناصر إجرامية حضرية في حالات ما بعد الصراعات.

ولاحظنا في قائمة النجاحات المحرزة مؤخراً بصدور حماية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة جملة أمور منها، أن قضايا الأطفال ما فتئت تدرج في اتفاقات السلام ومواثيق السلام. وهذا الأمر جدير بالثناء، لأن هذه الاتفاقات تتضمن أيضاً أحكاماً لنزع السلاح والتسريح.

ويعرب وفد سيراليون عن تأييده للتوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام، لا سيما التوصيات المتصلة بالتدابير الملموسة التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن في إطار

ويرحب وفدي مع التقدير بتقرير الأمين الأخير حول حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. إن أوجه التقدم التي أحرزت في السنوات القليلة الماضية صوب حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة هو أمر مشجع. فهي تغطي العديد من التدابير القانونية والسياسية الهامة التي اتخذتها المنظمات الدولية والإقليمية. وتؤكد القائمة والتقرير مجمله أيضاً على الدور الحاسم للتأييد العام كالدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام والمنظمات غير الحكومية، للقيام بالمهمة المعقدة المتمثلة في ضمان الحماية الفعالة للأطفال المتأثرين بالحروب.

وفي هذا الصدد، نشير إلى بعض التدابير الواردة في التقرير المتعلق مباشرة بالوضع في سيراليون. لقد تمت الإشارة، على سبيل المثال، إلى تشكيل اللجنة الوطنية للأطفال المتأثرين بالحروب، والتي شرع بها السيد أوتونو وكذلك منظمة شبكة المنتدى للأطفال. وتمت الإشارة إلى مشروع راديو "صوت الأطفال"، الذي يقدم أيضاً مناهج عمل للأسس العشرة التي تم تأييدها من قبل الحملة الدولية واسعة الانتشار "قولوا نعم للأطفال" الذي نظمته اليونيسيف قبل حوالي سنتين، أعني "استمعوا للأطفال".

يود وفدي إبراز تطور هام غير موجود في تقرير الأمين العام، وهو حقيقة أن واحدة من الجرائم المنسوبة في لوائح الاتهام التي أصدرتها مؤخراً المحكمة الخاصة في سيراليون هي بشأن استخدام الأطفال المجندين. إن التجنيد الإلزامي والتجنيد و/أو استخدام الأرواد والبنات للاشتراك في النشاطات العدوانية أمر يعاقب عليه القانون في المادة ٤ (ج) من النظام الأساسي للمحكمة الخاصة. ويمكن أن يمثل ذلك رادعاً لمحاولات مستقبلية لتجنيد الأطفال وبهدف ارتكاب أعمال وحشية محضة.

مسؤوليته بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تشمل هذه التدابير، عندما يكون ذلك ضروريا وملائما، قرارات بفرض حظر محدد الهدف على الأسلحة ووضع قيود على السفر. غير أنه لا بد من إنشاء آليات رصد فعالة.

وفي نفس الوقت، يتطلع وفدي قدما إلى نتائج التقييم الشامل الذي يضطلع به الأمين العام حاليا لتقييم نطاق وفعالية استجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال في حالات الصراعات المسلحة، بهدف تعزيز هذه الأنشطة وتوحيدها وإدماجها واستدامتها.

السيد واغابا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الشكر لمجلس الأمن الذي أتاح الفرصة لوفدي لكي يدلي ببيان بشأن هذه المسألة الهامة: مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

ولقد درس وفدي بعناية التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، المتضمن في الوثيقة S/2003/1053، وأحاط علما به. ويغطي التقرير مجموعة كبيرة من حالات الصراعات التي واجه الأطفال فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك، الخطف والتجنيد القسري في الجماعات المسلحة، والاعتصاب، وبترو الأطراف والقتل. ويقترح التقرير أيضا عددا من التدابير الرامية إلى معالجة هذه الانتهاكات ومعاينة مرتكبيها. ويتضمن التقرير أيضا، في المرفقين، قائمتين بمتهمين بارتكاب انتهاكات.

وأوغندا مؤيد قوي لحقوق الأطفال. ولقد صادقت أوغندا على اتفاقية حقوق الطفل في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وانضمت إلى بروتوكول اتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

ونود أن نشير أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيدة بلامي في هذا الصباح ومفاده أنه لا يجوز أن يعتمد التمويل كلية على المساهمات الطوعية. وقالت إن من الضروري توفير الموارد من أجل تسريح الأطفال في أبكر وقت ممكن، بفترة طويلة قبل البدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن نولي هذه المسألة أهمية كبيرة.

واقترح الأمين العام في توصيته الأخيرة، المتضمنة في الفقرة ١٠٥، ضرورة تعزيز الجهود وزيادة تضامنها من أجل إنهاء الصراعات الجارية التي تدمر حياة ملايين الأطفال. وأضاف قائلا بضرورة بذل الجهود لمعالجة "العوامل الرئيسية التي تسهل نشوب الصراعات وتواترها".

ويفسر وفدي ما تقدم بصفته نداء من أجل بذل جهود متضافرة لمنع الصراعات المسلحة. وإذا اقتضت الضرورة، نحن ملتزمون بتعزيز وحماية الأطفال، خاصة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، وينبغي أن نعالج أيضا الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة، وبخاصة الأسباب الجذرية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالموارد الطبيعية النفيسة، من قبيل الألماس من سيراليون. والوصفات التي نعدها ونديرها ضرورية، ولكن لا بد من أن تكون مشفوعة بتدابير وقائية. وكما يقول المثل، الوقاية خير من العلاج.

وبما أن الأمم المتحدة تدرك الآن إدراكا تاما الأبعاد الدولية لهذه الظواهر، ونظرا لآثارها على السلام والأمن الدوليين، يود وفدي أن يعتمد هذه الفرصة ليناشد مجلس

فيها انضمام مجندين تسللوا إلى الخدمة بسبب عدم توفر دليل يثبت السن، مثل شهادات الميلاد، فإنهم يتم طردهم دائما بعد اكتشافهم. وكان هذا هو الحال بالنسبة للحادثة التي وردت الإشارة إليها في تقرير الأمين العام، حيث أُجري في شهر آب/أغسطس الماضي فرز في معسكر لوغوري للتدريب العسكري في غولو، وكان ذلك بالاشتراك مع اليونيسيف وتم اكتشاف مجندين في وحدات الدفاع المحلية تقل أعمارهم عن السن المحدد. وعلى الفور أُخلي سبيل أولئك المجندين.

بيد أنه ينبغي ملاحظة أنه، مع ارتفاع نسبة البطالة في المناطق الريفية الأوغندية، إضافة إلى انخفاض مستوى التعليم، ينظر أشخاص كثيرون إلى الخدمة العسكرية بصفقتها أسهل الطرق للحصول على وظيفة. ولذلك، من الأمور العادية أن يخادع أفراد من المجتمع المحلي إدارة التجنيد بشأن أعمارهم بغية قبول تجنيدهم. وإضافة إلى ذلك، وإزاء استمرار عمليات اختطاف الأطفال من قبل ما يسمى بجيش الرب للمقاومة في تلك المنطقة، يرى كثير من الآباء أن انضمام أبنائهم إلى الميليشيا المحلية أو الجيش يوفر لهم قدرا أكبر من الأمن عما يوفره الثوار لهم.

والمجتمع الدولي على علم تام بالحالة في شمال أوغندا، حيث دأبت الحكومة على مواصلة حوض المعارك ضد مجموعة اللصوص، المسماة بجيش الرب للمقاومة، منذ سنوات كثيرة. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن امتنانه لممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اللذين قدما في بيانينهما في هذا الصباح، سردا توضيحيا ودقيقا للأعمال العدائية ضد الأطفال التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا.

وهذه المنظمة، التي وضعتها وزارة الخارجية بالولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية، دأبت على

ولذلك تشيد أوغندا بكافة التدابير التي يرمي غرضها إلى ضمان حماية الأطفال في حالات الصراعات المسلحة. وفي الحقيقة، وقّعت الحكومة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مذكرة تفاهم مع البرنامج القطري "انقذ الأطفال" المشترك بين الدانرك وأوغندا لتنفيذ مشروع معني بتعزيز قدرة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في مجال حقوق الأطفال.

ويود وفدي أن يتناول على وجه التحديد الفقرة ٦٣ من التقرير، فضلا عن القائمة المتضمنة في المرفق الثاني بالتقرير، اللتين تضمنتا الإشارة إلى قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ووحدات الدفاع المحلية المتحالفة مع قوات الدفاع الشعبي المحلية. وتنص الفقرة ٦٣ على ما يلي:

"وتقوم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وحليفتها وحدات الدفاع المحلي بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع. وقامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية كذلك بإعادة تجنيد أطفال فروا من جيش الرب للمقاومة أو أنقذوا من أسره. وفي الفرز الذي نفذ بالاشتراك بين اليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أُفيد بأن ١٢٠ مجندا في معسكر التدريب العسكري في لوغوري التابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، حيث سُرح البعض منهم."

وتتبع حكومة أوغندا سياسة تحرم تجنيد أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة في القوات المسلحة الأوغندية، بما فيها وحدات الدفاع المحلي. وتراعي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية هذه السياسة بصورة صارمة، وهذه الحقيقة معروفة جيدا لمكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في أوغندا. وفي الحالات القليلة التي يكتشف

ليشرف بنفسه على جهود إنهاء سيطرة الإرهاب الذي يقوم به جيش الرب للمقاومة.

لذلك، كان من الصواب ومن المناسب أن تدرج هذه المنظمة في القائمة التي تضمنها الملحق الثاني لتقرير الأمين العام. وينبغي أن يدين جميع العقلاء هذه المنظمة، وينبغي ممارسة كل ضغط ممكن على قادتها لكي تتوقف عن القيام بأعمالها اللاإنسانية. بل ينبغي إلقاء القبض على قادتها لكي يمثلوا أمام العدالة لمحاسبتهم على جرائمهم ضد الإنسانية.

ومع ذلك، تشعر حكومتي بالاستهجان لأن تقرير الأمين العام تطرق لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية بنفس النبرة التي تطرق بها إلى جيش الرب. وهو يشير الاستهجان لأن الاتهامات ضد قوات الدفاع الأوغندية عارية عن الصحة ونفتها حكومة أوغندا مرارا وتكرارا فحسب، بل أيضا لأن الذي أعد تقرير الأمين العام، وهو ممثل الأمين العام الخاص للأطفال والصراع المسلح، وكيل الأمين العام أولارا أوتونو، وجهت إليه حكومة أوغندا في مناسبات عديدة دعوة لزيارة أوغندا، أو إلى إرسال فريق لتقصي الحقائق. ولم يجد السفير أولارا أوتونو من المناسب في كل تلك المناسبات أن يذهب إلى أوغندا أو أن يوفد بعثة إلى هناك، وبدلا من ذلك اختار أن يستند إلى معلومات من مصادر غير مباشرة جمعت أثناء زيارات لبلدان مجاورة.

وتشعر حكومة أوغندا بالاستغراب لهذا الموقف المعادي من جانب السفير أولارا أوتونو. وقد استرعت حكومتي انتباه الأمين العام إلى قلقها هذا بواسطة رئيسي، الرئيس موسيفيني، عام ٢٠٠٢، وبواسطة وزير الخارجية في رسالته الموجهة إلى الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٢. وأعرب عن نفس القلق الممثل الدائم السابق لأوغندا في رسالته المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الموجهة إلى

تنفيذ ومواصلة وإنجاز أعمالها القاسية والمروعة والوحشية ضد أشخاص أبرياء في شمال أوغندا، بمن فيهم النساء والأطفال. وعبر السنين، قام جيش الرب للمقاومة باختطاف وأسر عشرات الآلاف من الأطفال، من البنين والبنات، من مساكنهم أو مدارسهم. ويجندونهم قسرا للقتال. وترغم الفتيات على معايشة قادة الثوار جنسيا. وتعرضت فتيات أخريات لبتير أطرافهن بصورة وحشية أو لعمليات قتل وحشي. وكل هذه الأعمال معروفة جيدا ولقد وثقتها اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات دولية أخرى ومنظمات غير حكومية تعمل بنشاط في المنطقة.

في البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام جان إغلاند أمام المجلس، حول حماية المدنيين في الصراع المسلح، قال ما يلي عن الحالة في شمال أوغندا:

”وعلى سبيل المثال، ففي بعثتي الأخيرة إلى أوغندا، شهدت بعيني صورة صارخة لما يعنيه انعدام إمكانيات وصول المساعدة الإنسانية. وخارج المدن الشمالية والشرقية الرئيسية، تقلصت إمكانيات الوصول بشكل مفرغ نتيجة زيادة مقاومة جيش الرب للمقاومة. وتشرّد ما يقرب من ١.٣ ملايين شخص بسبب الحرب. وكثير منهم يعيشون في ”مخيمات إعادة توطين“ في مناطق يتعذر الوصول إليها، وبإمكانيات محدودة جدا للوصول إلى أراضيهم ومصادر رزقهم، وإلى المساعدة الإنسانية“ (S/PV.4877، ص ٣)

هذه هي المأساة الإنسانية التي فرضتها الأعمال اللاإنسانية لجيش الرب للمقاومة. وحكومة أوغندا تكرر نفسها لإنهاء هذه الأعمال الإرهابية، وقد سبق أن اتخذ الرئيس موسيفيني مقرا له في شمال أوغندا منذ أكثر من عام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): وفدكم كان حصيفاً، سيدتي الرئيسة، عندما أعد لنظر المجلس جدول أعمال يضم قضايا موضوعية هامة وإن كانت قائمة. وهذه الجلسة المفتوحة حول الأطفال في الصراعات المسلحة تتناول قضية كتلك. والذين يؤمنون بالشاعر الذي قال "إن اللجنة تحيط بنا في طفولتنا" بينما "تطبق ظلال السجن على الفتى عندما يكبر" ربما يجدون سياقاً لا يتعارض تماماً مع موضوع مناقشة اليوم. ولكنه يصف قطعاً حالة العديد من الأطفال في مناطق مختلفة من العالم، وهم في قبضة الصراعات القاسية التي لا يفقهون عنها شيئاً ولكنهم غارقون فيها.

لقد أصبح الأطفال بصورة متزايدة مقحمين في صراعات كأهداف للعنف وكمقاتلين على حد سواء. وخلال السنوات القليلة الماضية تم تجنيد ما يربو على ٥٠٠ ٠٠٠ طفل في ٨٧ بلداً، ويشارك ٣٠٠ ٠٠٠ من بينهم في القتال الفعلي، بينما يشارك الآخرون في الصراع بشكل أو آخر. وهؤلاء الأطفال الجنود الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً، ولم يتجاوز بعضهم سن السابعة، يستخدمون في تقديم خدمات الدعم. إن انتشار حالات الصراع داخل الدولة الواحدة، الذي تصاحبه حالات التزوح واللجوء، قد خلق ظاهرة الأطفال الجنود. وغالبا ما يكون من الصعب التمييز بين حالات تجنيد الأطفال الذين جندوا قسراً أو طواعية. فبينما ينضم بعض الأطفال إلى الجماعات المسلحة طلباً للغذاء والبقاء على قيد الحياة، أو بهدف الانتقام من فظائع اقترفت في مجتمعاتهم، يجري خطف آخرين وسوقهم إلى الحرب بالقوة من قبل جماعات مسلحة. وبإغراء هؤلاء الأطفال بعود الطعام والمأوى والأمن، وبحقنهم أحياناً بالمخدرات، يدفع هؤلاء

رئيس مجلس الأمن (S/2003/124)، وكذلك الممثل الدائم الحالي في رسالته المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1160). وكررت حكومة أوغندا في جميع هذه الاتصالات دعوتها المفتوحة إلى الممثل الخاص لزيارة أوغندا أو لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق، ولكن هذه الدعوة تجوّهت حتى الآن.

إن حكومة أوغندا لم يعد لديها بديل إلا أن تعتبر أن السفير أولارا أوتونو له نفع شخصي في التهجم على الحكومة الحالية لأوغندا. وينبغي أن نذكر أن السفير أوتونو قد ولد في أوغندا وهو من مواطني تلك المنطقة في شمال أوغندا التي يقترف جيش الرب فظائعه فيها. والواقع أن السفير أوتونو كان وزيراً للخارجية لنظام وحشي أطيح به عام ١٩٨٦ عبر المقاومة الشعبية، وتم استبداله بالحكومة الحالية. ومنذ عام ١٩٨٦ لم تطأ قدم السفير أوتونو أرض أوغندا لأسباب معروفة له فقط. كما أنه تجاهل تماماً مخنة الناس في شمال أوغندا خلال كل ولايته كممثل خاص.

وإذا كانت التوصيات التي تضمنها التقرير ستطبق ضد حكومة أوغندا، فإن ذلك سيضعف بالتأكيد قدرة الحكومة على حماية مواطنيها من هجمات جيش الرب. ولذا فإن أمل حكومة أوغندا الوطيد وتوقعاتها أن هذا المجلس الموقر لن يسمح للسفير أوتونو بأن يستغل غطاء وسلطة مكتب الأمين العام لتحقيق مآربه الشخصية المعادية لأوغندا. ويحث وفدي مجلس الأمن بقوة على رفض إدراج قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وكذلك وحدات الدفاع المحلية الخليفة لها، في الملحق الثاني لتقرير الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، نحث المجلس على أن يطالب الممثل الخاص بإرسال بعثة إلى أوغندا للتحقيق في الاتهامات المحددة الواردة في الفقرة ٦٣ من التقرير قبل أن يتخذ أي إجراء بشأنه.

المسلحة، ولكننا لا ننظر على حدة في مجلس الأمن في مسألة الأطفال والملاريا أو الأطفال والإيدز، أو نطلب تقريراً من الأمين العام بشأنها. كما أن عدداً يفوق التصور من الأطفال ماتوا بسبب الجزاءات، ولكننا لا نذكر أن المجلس عقد جلسة لمناقشة آثار الجزاءات على الأطفال، أو طلب تقريراً من الأمين العام عن هذه المسألة أيضاً. وينبغي الاحتفاظ بنوع من التوازن والمنظور السليم لضمان ألا يطمس التركيز الضيق بشكل مفرط على أحد الجوانب الصورة الأكبر لما وصفه الأمين العام بالتحديات الهينة التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

النقطة الثانية تتصل بالقابلية للتطبيق. هناك توصيات تتعلق باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري وبالقانون الدولي. ولا يُتوخى في أيٍّ من هذه الاتفاقيات أو غيرها من الصكوك القانونية أن يكون لمجلس الأمن دور في تعزيز تنفيذها. وفي حين أن الدول وحدها هي الأطراف في المعاهدات، فإن الأطراف الفاعلة من غير الدول ليست مقيدة بها. والأمر الأهم، أن معظم الجماعات المسلحة لا تمثل لأي قوانين، سواء كانت وطنية أم دولية. وفي بعض حالات الصراع المسلح، قد تبذل الأطراف الفاعلة من غير الدول أو الجماعات السياسية المتنافسة جهوداً للامتثال لهذه الصكوك بغرض محدد هو أن تكسب الشرعية أو حق المثلول لإبداء الرأي السياسي. فمن الذي يقرر ما إذا كان لها هذا الحق أم لا؟

إن تقرير الأمين العام (S/2003/1053) يشير إلى المجموعة الشاملة من الصكوك والقواعد والالتزامات التي توفر أساساً لإنفاذ حماية وحقوق الأطفال المعرضين للخطر في الصراعات المسلحة. وفي حين أن الدول المنضمة تكون ملتزمة تلقائياً بهذه القواعد وتخضع للمساءلة بموجبها، فإن خضوع الأطراف من غير الدول للمساءلة لم يدرس بصورة كافية أو يوثق. والعديد منها متشرب

الأطفال المجندين إلى ارتكاب الفظائع ضد جماعات مسلحة أخرى وسكان مدنيين، بل أحياناً ضد مجتمعاتهم.

إن استخدام الأطفال في الصراع المسلح تفاقم بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مستوى العالم. فهذه الأسلحة زهيدة الكلفة، ومعمرة وصغيرة وخفيفة، ومن اليسير القيام بصيانتها والتعامل مع حجمها الصغير. ويسهل الحصول على هذه الأسلحة بفعل الاتجار غير المشروع بها وبسبب ضعف المراقبة على هذه التجارة. وفي حالات الصراع لا يمكن إنكار أن الفئات الضعيفة في المجتمع، وبخاصة النساء والأطفال، تصبح هدفاً بدون عقاب رادع. وبينما لا يجوز التسامح مع مقترفي الجرائم ضد الأطفال الأبرياء، فعلينا أن نضع نصب أعيننا كون أطفال كثيرين اقترفوا جرائم مروعة لأن راشدين معدومي الضمير استغلوا هؤلاء الأطفال في الصراع المسلح.

إن الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، يستحق الثناء على بيانه وتقريره الشامل (S/2003/1053). وقد أحطنا علماً بتوصياته حول ما ينبغي فعله، بما في ذلك الشروع في حملة "عهد التطبيق". ويوضح التقرير أن تقدماً هاماً قد تم إحرازه في إطار إدراج موضوع آثار الصراعات المسلحة على الأطفال في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين.

وقبل تقديم تعليقات محددة على تقرير الأمين العام، أود الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة التي قدمها وفد الهند في الماضي وقد تحتاج إلى التأكيد من جديد.

تتعلق النقطة الأولى بمسألة إبراز المواضيع. فما مدى فائدة المناقشات الموضوعية في مجلس الأمن حول مواضيع كالذي بين أيدينا؟ صحيح أن أطفالاً عديدين يقعون ضحايا للصراعات المسلحة. ولكن صحيح أيضاً أن الملاريا ووباء الإيدز يقتلان عدداً أكبر من الأطفال مما تسببه الصراعات

أو اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٢؟ فالدولة العضو المعنية - التي في غير هذه الحالة تكون ملتزمة بالقواعد والمعايير المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الأطفال - من حقها أن تدعي إنها ليست ملزمة بأي صك ليست هي طرفا فيه. ويتعين على الممثل الخاص أن يدرك أنه لا يمكنه هو ولا أي شخص آخر، في هذا الصدد، أن يفرض على الدول الأعضاء المعايير المستمدة من هذه الصكوك غير العالمية.

ونود أن نعرب عن شاغل آخر بشأن جدول أعمال الرصد والإبلاغ. هناك آلية قائمة للتعامل مع الانتهاكات المزعومة لحقوق الأطفال من قبل حكومة الدولة الطرف في صك معين من صكوك حقوق الإنسان. والإجراءات اللازمة في ذلك الصدد معروفة تماما ومراعاة منذ زمن طويل. ولكن وجه التقابل بين ذلك الإجراء وآلية الرصد والإبلاغ التي ستدخل الوجود نتيجة لتوصيات الممثل الخاص ليس واضحة البتة. وعلاوة على ذلك، فإن هيئات المعاهدات لها نظمها الخاصة للتعامل مع عدم امتثال الأطراف لالتزاماتها التعاقدية. وهناك خطر حاضر دائما يتمثل في التكرار والتداخل.

وفيما يتعلق بجمع المعلومات والبيانات، يسعى التقرير إلى إيلاء أهمية كبيرة للمعلومات المجمعة من المنظمات غير الحكومية. ولكن ليس من الواضح أي المنظمات غير الحكومية يُعتمد عليها، وكيف تُختار، وكيف تُفحص أوراق اعتمادها، أو أي نوع من اختبار الموثوقية سيطبق على المعلومات والبيانات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

وفي مجال الرصد والتحقق، يوصي التقرير بزيادة الاستفادة من وجود الأمم المتحدة الميداني. وذلك يشير بعض التساؤلات ذات الصلة بالموضوع. هل تملك الأفرقة

بأيديولوجية دينية أو سياسية، أو مصالح اقتصادية أو بمجرد معتقدات اجتماعية بالية أو إقطاعية، وهي معروفة بانتهاكاتها الجسيمة المنتظمة لحقوق الأطفال. ونود أن نحث الممثل الخاص على إيلاء مزيد من الاهتمام لذلك الجانب، لأنه، في نظرنا، السبب الأساسي للعديد من المشاكل في هذا المجال.

وبالمثل، فإننا ندعو إلى تحري الحذر بشأن التوصية بإقامة حوار مع الأطراف في الصراع أو الدخول في مفاوضات معها، خاصة عندما تكون تلك الأطراف من غير الدول. فالأطراف من غير الدول ليست مقيدة بأي واجبات أو التزامات قانونية، لأنها لم تأخذ على نفسها بذلك. ونحن، بالدخول في حوار وتفاوض معها، ينبغي ألا نشجع إنشاء عملية تفضي عليها أي شرعية، ينبغي ألا تكون لها.

إن التقرير يورد قائمة بنشر المستشارين المعنيين بحماية الأطفال في العديد من عمليات حفظ السلام. ولكن ليس من الواضح ما إذا كان قد أجري أي تقييم لعملهم في مجال حماية الأطفال ومشاركة الأطفال في الصراع المسلح. ولا يوجد في التقرير تدقيق ذو معنى في الجهود المضطلع بها حتى الآن في هذا المجال. وكان من الأجدى لو أن التوصيات بنت على الدروس المستفادة بعد تقديم تقييم انتقادي للعمل المنجز في هذا المجال. فإن ذلك من شأن أن يزيد من فعالية التدابير الموصى بها.

في القسم الفرعي المتعلق بالرصد والإبلاغ، هناك استنتاج بأن مجموعة من المعايير تشكل الأساس اللازم للرصد. وتتألف القائمة من عدد من الصكوك التي لا تحظى بقبول أو امتثال عالمي. فكيف يتوقع الممثل الخاص أن يتعامل مع رصد الحالة في دولة عضو ليست طرفا في البروتوكول، ولا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

مع هذه المسألة المتمثلة في حماية الأطفال من آثار الصراع المسلح.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيدة

الرئيسة، نرحب بك بحرارة لترؤس هذه الجلسة. إن هذا الاهتمام يعكس حرصك الشخصي وحرص بلدك الصديق، شيلي، على التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه أجيال المستقبل ووضع حد لها. فأهلاً وسهلاً بك. نود أن نتوجه بالشكر إلى المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كارول بيلامي، والممثل الخاص للأمين العام، أوتونو أولارا، على بيانيهما القيمين في بداية هذه الجلسة. ونؤكد أن ما ورد فيهما يساهم في المضي قدماً لمواجهة التحدي المتمثل في مشكلة معاناة الأطفال خلال الصراعات المسلحة.

اطلع وفدي على تقرير الأمين العام المطروح أمامنا، ونعتقد أنه يجب أن يحظى باهتمامنا جميعاً. وتقدم بالشكر إلى السيد الأمين العام ولكل من ساهم في إعداد هذا التقرير وفي إغنائه.

إن الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية الطفل ورفاهه وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن حماية الأطفال في ظل الصراعات المسلحة، والوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٠، تغني وتكمل المعايير الدولية ويجب احترامها من قبل الجميع.

إن التقدم المحرز في حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة والذي ورد في تقرير الأمين العام يدعو إلى الارتياح وهو موضع ترحيبنا. وقد لمسنا وجود إرادة قوية من قِبَل الأطراف المهتمة بهذا الموضوع، للتصدي للتحديات المطروحة، لكننا مع الأسف الشديد لم نجد أي

القطرية - وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - الخبرة اللازمة للقيام بتلك المهمة؟ هل يكون ذلك في إطار ولايتها؟ هل تملك اليونيسيف الخبرة اللازمة على الصعيد الميداني لأداء هذه المهام حيثما طلب منها أن تفعل ذلك؟

ثمة نقطة نهائية تتصل بالمحاولات الرامية إلى توسيع مجالات نظر مجلس الأمن لتشمل، مثلاً، الرصد الفعال لـ "الانتهاكات الصارخة بوجه خاص"، كما يرد في الفقرة ٨١ من التقرير. وفي حين أنه لا يسعنا إلا تقدير الدوافع القائمة وراء الجهود الشاقة لتغطية كامل سلسلة الانتهاكات التي يمكن أن تؤثر على الأطفال مباشرة، يجب أن يقال إن هناك هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة - مثل لجنة حقوق الإنسان - ذات ولاية للاضطلاع بهذه المهام. ومجلس الأمن، باتخاذ نفسه دوراً توسعياً باستمرار، لن يؤدي إلى تداخل عمله مع عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الولاية فحسب، ولكنه سيخصص أيضاً وقته وموارده القيمة لمهام تتولاها جهات أخرى على نحو أفضل.

إن تلك الشواغل لا تثار بغية التقليل من أهمية المشكلة أو الضرورة الملحة لمعالجتها. فأى انهيار للسلم والأمن وما ينجم عن ذلك من صراع يُتوقع أن يكون له أثر مأسوي على الأطفال. ومن واجب جميع الدول الأعضاء تخفيف آثار الصراع المسلح على الأطفال، لأنهم أبرياء وضعفاء ويجب ألا يعرضوا للمعاناة. ومع ذلك، نحن نرى أنه يتعين علينا اتخاذ القرارات والعمل بأساليب تؤدي إلى نتائج فعالة. وينبغي لنا أيضاً أن نأخذ في الحسبان ضرورة إحراز أكثر النتائج فعالية وأفضلها، لأن الموارد المخصصة لأيٍّ من هذه الولايات محدودة وغير قابلة للزيادة، ولا سيما في عهد النمو الصفري في معظم ميزانيات الأمم المتحدة. إننا سنعمل جاهدين لزيادة الكفاءة وفعالية التكلفة والأثر أثناء التعامل

الدولية وتعزيزها بالشكل المناسب لتقوية جهودنا الجماعية في حل هذه المشكلة.

سمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على الأهمية الفائقة التي توليها سوريا على مختلف المستويات لقضايا الطفولة. فلقد كانت سوريا من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، كما صادقت في العام الماضي على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية والمتعلق بالتصدي لمسألة اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الثاني المتعلق باستغلال الأطفال جنسيا. وكل ذلك يأتي انطلاقا من إيماننا بأن هذه الصكوك الدولية تشكل قاعدة أساسية لعمل المجتمع الدولي لحماية وتعزيز حقوق الطفل. مما يضمن مستقبلا سعيدا للبشرية جمعاء.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن

لممثل مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): أود في البداية يا سيدتي الرئيسة أن أعرب عن تقدير وفد مصر لكم ولبلدكم الصديق ولترؤسكم لهذه الجلسة الهامة، كما أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام وممثله الخاص، السيد أولارا أوتونو، على جهودهما وإسهامهما الثمينة في تعزيز وحماية حقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. كذلك أود أن أشيد بالجهود التي تقوم بها السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل، وأن أؤكد على التزام بلادي التام بمساندة كافة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

يولي المجلس منذ عدة سنوات اهتماما خاصا لموضوع الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا الذين أكرهوا على الفرار من ديارهم، وكذلك الأطفال الذين تم تجنيدهم واستغلالهم جنسيا، مع إيلاء أهمية خاصة للفتيات نظرا لكونهن أكثر

تقدم ملموس في حماية الأطفال المتأثرين بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما في ذلك في الجولان السوري المحتل، حيث أن الوضع السيئ باق على حاله بل تدهور بشكل أكبر. ولم يتمكن المجتمع الدولي لغاية الآن من تطبيق أحكام المعايير الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بهدف حماية الطفل الفلسطيني الذي يعاني منذ عدة عقود من وضع بائس. ونود الإشارة هنا إلى أننا في الوقت الذي نقدر فيها عاليا إشارة التقرير (S/2003/1053) إلى أن حالة الطفل الفلسطيني ما زالت خطيرة وغير مقبولة، إلا أننا كنا نأمل بأن يخصص التقرير الحيز اللازم للمسائل المتعلقة بآثار منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

لقد تضمن تقرير الأمين العام مقترحات وتوصيات تستحق النظر فيها، وعلى الأخص في ضوء التجارب والدروس المستفادة. وفي الوقت الذي نرى ضرورة وجود آلية منهجية ومنسقة للرصد والإبلاغ من أجل تقديم تقارير موضوعية ومنتظمة ودقيقة عن الانتهاكات التي ترتكبها أطراف الصراعات المسلحة، فإننا نؤكد ضرورة عدم تسييس هذه المسألة وتحاشي الانتقائية وازدواجية المعايير، كما نؤكد على ضرورة استنفاد كافة الوسائل الممكنة للحوار والتفاوض مع الأطراف المعنية لحل كافة الإشكالات. مما يتوافق مع المعايير المعتمدة.

وأود مرة أخرى أن أؤكد على دور كافة هيئات الأمم المتحدة وفي مقدمتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة تأثير الأطفال بالصراعات المسلحة والحروب، إضافة إلى وكالات وصناديق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وأيضا دور المنظمات غير الحكومية الأساسي لإكمال الجهود

ولعل أحد الخطوات الهامة التي اتخذها المجلس منذ تقرير الأمين العام الماضي (S/2002/1299) حول موضوع الأطفال في النزاعات المسلحة هو وضع قائمة ببلدان معينة وأطراف معينة محددة تنتهك حقوق الأطفال، وهو أمر ما زال يحتاج للدراسة لكيفية التعامل مع تلك الأطراف التي تنتهك حقوق الطفل، وكيفية ملاحقة تلك الأطراف، وكيفية ضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات. ونأسف لاستمرار حدوث انتهاكات لحقوق الأطفال في بوروندي وكوت ديفوار والكونغو الديمقراطية وليبيريا وبلدان أخرى، وهو ما يؤكد على أهمية تكثيف الجهود بصورة أكبر في المرحلة القادمة من أجل القضاء على تلك الانتهاكات.

وفي هذا المجال نؤكد، أخيراً، على التوصيات التي وردت بتقرير الأمين العام، وبالذات تلك التدابير التي تشمل ضرورة إدراج قضايا الطفل بصورة منهجية في جميع مفاوضات واتفاقات السلام، وجعلها عنصراً محورياً في برامج ما بعد انتهاء الصراعات، مع ضرورة وضع آلية ومنهجية للرصد والإبلاغ من أجل تقديم تقارير موضوعية ومنتظمة ودقيقة عن الانتهاكات التي ترتكبها أطراف الصراعات ضد الأطفال.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد ديوارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي، سيدتي، بأن أعرب عن سعادة وفدي برويتكم شخصياً ترأسون هذه الجلسة. إن وجودكم هنا - بالإضافة إلى حقيقة أن بلدكم، شيلي، عضو في شبكة الأمن البشري، التي أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عنها - يشهد على اهتمامكم بحقوق الإنسان بشكل عام، وبحقوق الطفل بشكل خاص.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في شبكة الأمن البشري، وهي بالتحديد الأردن وأيرلندا وتايلند

عرضة لمواجهة مخاطر إضافية، لا سيما العنف الجنسي. وهو مجهود محمود للمجلس تسانده بلادي وتأمل في استمراره.

إلا أنني هنا أود أن ألفت نظر المجلس الموقر إلى فئة من الأطفال تم تناسيهم، وهم الأطفال في ظل الاحتلال الأجنبي، وعلى الأخص الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يموتون يومياً نتيجة الانتهاكات المستمرة لحقوقهم الإنسانية والاستخدام الغاشم للعنف. ويكفي إلقاء نظرة سريعة على أعداد الضحايا من الأطفال نتيجة للصراع الدائر لنندرك أهمية التعامل مع هذا الموضوع وتسليط الضوء عليه.

ومن هنا نطالب المجلس بضرورة تناول موضوع الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي وعدم تسييسه، والتعامل مع تلك الفئة من الأطفال بنفس القدر من الأهمية الذي تعامل به الفئات الأخرى من الأطفال في ظل النزاعات المسلحة.

ونود الإشادة بالدعوة لنشر وتوزيع مستشاري حماية الأطفال وتعزيز دورهم في بعثات حفظ السلام من أجل إدماج حقوق الأطفال وحمايتهم ورعايتهم على نحو فعال في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، حيث أثبتت تجربة المستشارين الذين عملوا في عمليات حفظ السلام في سيراليون والكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار فعاليتها. ونأمل في استمرار هذا التوجه من نشر المستشارين لمعالجة قضايا الطفل، حيث أثبتت التجربة قدرة وفعالية هؤلاء في تعميم منظور حقوق الأطفال وحمايتهم في أعمال بعثات حفظ السلام، وكذلك تدريب أفراد حفظ السلام المدنيين والعسكريين على التعامل مع حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاعات. وكذلك أثبت وجودهم فعالية فائقة في إضفاء الأولوية على القضايا المتعلقة بالأطفال، وذلك من خلال تحسين الرصد والإبلاغ وعن طريق تقديم خدمات وتسهيل تدفق المعلومات بين مختلف عناصر بعثة حفظ السلام.

إن نظام روما الأساسي واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (١٩٩٩) بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال حديران بالذكر أيضا، كما يجدر ذكر الاتفاقيات الإقليمية، من قبيل الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وتشكل اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية نقطة مرجعية للقانون الإنساني الدولي بشأن الموضوع. وهذه الترسنة القانونية مستكملة بخطة العمل - المعروفة بشكل أفضل باسم "عالم صالح للأطفال" - التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين في عام ٢٠٠٢، فضلا عن قرارات مجلس الأمن، التي كان آخرها القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣). وتشجع البلدان الأعضاء في شبكة الأمن البشري الدول التي لم تصدق بعد على الصكوك الرامية إلى حماية الأطفال المعرضين للصراعات المسلحة على أن تفعل ذلك.

ولا يشكل وضع المعايير الدولية غاية في ذاته. ويكمن الهدف النهائي والتحدي الرئيسي في تنفيذ هذه المعايير. وتحقيقا لتلك الغاية، اقترح الأمين العام في عام ٢٠٠٢ بداية عصر للتطبيق. ويرز التقرير المقدم إلى المجلس بعض التدابير الملموسة التي اعتمدت، مثل إدراج شواغل الأطفال في اتفاقات السلام؛ وإشراك المجتمع المدني في الإجراءات الرامية إلى زيادة الوعي العام والتوعية؛ واعتماد مبادئ توجيهية وخطط عمل، مثل المبادئ التوجيهية وخطط العمل التي اعتمدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٢ وتلك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣؛ وإنشاء لجان وطنية لفائدة الأطفال المتضررين بالحرب؛ واعتماد تدابير ترمي إلى كبح الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والموارد الأخرى في مناطق الحرب؛ والنظر في الاحتياجات المحددة للأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ونشر مستشارين لحماية الطفل في عمليات حفظ السلام.

وسلوينيا وسويسرا وشيلي وكندا والنرويج والنمسا والهند وهولندا واليونان وبلدي بالذات مالي - التي تتولى رئاسة الشبكة - وجنوب أفريقيا بصفتها مراقبا بشأن البند قيد الاستعراض المعنون "الأطفال والصراعات المسلحة".

واسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام لمنظمتنا، فضلا عن ممثله الخاص، السيد أولارا أوتونو، على النوعية الرفيعة للتقرير الوارد في الوثيقة S/2003/1053، عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣). وأود أيضا أن أشكر السيدة كارول بيلامي على بيانها.

إن القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، الذي اتخذ قبل أقل من عام بقليل، لاحظ مع شعور بالذعر استمرار ظاهرة تجنيد الأطراف للأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. ودعا مجلس الأمن الأمين العام إلى الدخول في حوار مع تلك الأطراف بهدف إنهاء تلك الممارسات. وتحقيقا لتلك الغاية، كان على الأطراف أن تقدم معلومات بشأن الخطوات التي اتخذتها لوقف تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. وأعرب المجلس أيضا عن نيته النظر في اتخاذ خطوات مناسبة لتسوية هذه المسألة إذا رأى المجلس عند استعراضه التقرير المقبل للأمين العام أنه لم يحرز تقدم كاف.

ومن الواضح، مع ذلك، أنه بعد مضي عام على إصدار الإنذار، لم يتحقق من نتائج سوى القليل. وفي الواقع، استمر تجنيد واستخدام الأطفال خلال الفترة قيد الاستعراض. بل إن تقرير الأمين العام ذكر أطرافا جديدة أخذت تقوم بتلك الممارسات الإجرامية.

وبطبيعة الحال، شهدت الأعوام الأخيرة أوجه تقدم ملموس من حيث نطاق الصكوك الدولية. وأشير، خاصة، إلى الاتفاقية الشاملة تقريبا بشأن حقوق الطفل، وإلى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة.

تستحق اهتمام المجتمع الدولي وعمله، لا سيما انتباه وعمل مجلس الأمن.

والشبكة ملتزمة بالسعي وراء اتخاذ إجراء ملموس بغية منع انتهاكات حقوق الطفل حيث تنشأ حالات الصراع، خلال الصراع أو في فترة ما بعد الصراع، ومن حيث تقديم المساعدة إلى الأطفال ضحايا الصراعات المسلحة. وكان هذا مستوحى من الهدف الكلي لسد الفجوات بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان وتنفيذها وبين المفاهيم البرنامجية والاستجابة المنتظمة على أرض الواقع. وإذ نضع هذا نصب أعيننا، صاغت شبكة الأمن البشري استراتيجية للدعم تحدد مجموعة من المبادئ التشغيلية، بما في ذلك المتابعة المعززة والتدريب وإطلاق الإنذار في حالات انتهاكات حقوق الطفل.

ووضعت الشبكة أيضا مناهج للتدريب تعمل بوصفها قائمة تفتيش شاملة تتضمن المبادئ ذات الصلة والمبادئ التوجيهية والمراجع، فضلا عن وحدات تدريبية نموذجية حتى تكون قابلة للتكيف مع حالات محددة على أرض الواقع، ولكي تستهدف الأفرقة المقرر تدريبها. وما فتئ البرنامج متاحا للأمين العام وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونعرب عن الأمل في أن يستخدم البرنامج بشكل فعال في الدورات التدريبية التي تعقدتها جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والحكومات المهتمة.

وفي هذا الصدد، ألزمت شبكة الأمن البشري نفسها، في خطة عملها المتوسطة الأجل للأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ التي اعتمدت في غراز، النمسا - بالعمل مع هيئات الأمم المتحدة ومع الحكومات التي تشارك رؤيتها ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني صوب

وتلك التدابير، مهما طبقت بشكل منتظم، ينبغي ألا تجعلنا نغفل عن الانتهاكات وحالات إساءة المعاملة الشنيعة بشكل خاص التي ارتكبت ضد الأطفال خلال العام الماضي. وأعيد إلى الأذهان ليس ظاهرة الأطفال الجنود فحسب - وهي حدث يؤدي الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة إلى المزيد من تفاقمه - بل أيضا المجازر التي وقعت بحق الأطفال وتقطيع أوصالهم، لا سيما الفتيات. وتستمر الجماعات المسلحة في اختطاف الأطفال، إما بغية تجنيدهم الإجباري أو استغلالهم جنسيا، كما هو الحال في كثير من الحالات بالنسبة للفتيات الصغيرات، أو بغية إجبارهم على السخرة. ويقع الأطفال أيضا ضحايا للألغام الأرضية وللذخائر غير المنفجرة.

وفي مواجهة هذه الحقائق الطاغية، أيدت شبكة الأمن البشري التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وأعضاء الشبكة مقتنعون على نحو خاص بأنه يمكن تحقيق ردع ذي مصداقية بشكل خاص من خلال إجراء يتخذه مجلس الأمن، الذي ندعوه إلى اتخاذ تدابير تستهدف الأطراف وشركاءهم، بما في ذلك فرض قيود على السفر على قادة الأطراف، واستبعادهم من أية هياكل للحكم وأحكام للعفو أمام المحكمة الجنائية الدولية، وفرض حظر على صادرات وإمدادات الأسلحة الصغيرة. وتقتضي التوصيات، في نهاية المطاف، التصدي للعوامل الرئيسية التي تيسر حدوث الصراعات وتكرارها - ألا وهي الأسباب الجذرية.

وتحث شبكة الأمن البشري أيضا على توسيع نطاق قائمة الأطراف التي تجند أو تستخدم الأطفال في الصراعات المسلحة لكي تغطي جميع الحالات التي توجد فيها هذه الأطراف. وحيثما تحدث الجرائم الدولية المرتكبة ضد الأطفال في حالة من حالات الحرب، فإن هذه الجرائم

إصابات الأطفال الذين عانوا كثيرا خلال صراعات مسلحة، وتمنح الأمل لمجتمعاتهم في مستقبل أفضل. واليابان، باعتبارها دولة تعزز مفهوم الأمن الإنساني، ستواصل العمل مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز تمكين المجتمعات، مع التركيز على الأطفال والنساء.

هناك عدد من الصكوك القائمة التي تستهدف حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، ولست بحاجة إلى ذكر الأهمية التاريخية للإطار الشامل لاتفاقية جنيف. ولا يزال المجتمع الدولي يسعى إلى تحسين مستوى الحماية للأطفال في الصراعات المسلحة. وبروتوكولان إضافيان لاتفاقية جنيف - نوي أن نحصل على موافقة برلمانية عليهما هذا العام - يتضمنان أحكاما محددة تتعلق بحماية الأطفال. والمبدأ الأساسي وراء تلك الأحكام طور في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. ونظام روما الأساسي، الذي أيدته اليابان دوما، يقضي بأن استخدام الأطفال كجنود في الصراعات المسلحة جريمة حرب. وبما يتمشى مع تلك التطورات على الجبهة القانونية فيما يتعلق بحماية الأطفال، وقعت اليابان، في أيار/مايو ٢٠٠٢، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، ونوي الحصول على موافقة برلمانية للتصديق عليه هذا العام. ونأمل مخلصين أن تقوم الدول الأخرى، التي لم تصدق بعد على ذلك الصك الهام، بهذا التصديق قريبا.

يود وفدي أن يشكر السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، للعمل النموذجي الذي قام به خلال السنوات الست الماضية في زيادة وعي المجتمع الدولي بمسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وقد أصبح تعيين مستشارين معنيين بحماية الأطفال عنصرا من عمليات حفظ سلام، وأصبحت وكالات الأمم المتحدة أفضل استعدادا للتعامل مع هذه المسألة.

تنفيذ الالتزامات الحالية، التي أدمجت في معظمها في تقرير الأمين العام.

وأخيرا، ترحب شبكة الأمن البشري بإعادة التأكيد، الوارد في الفقرة ١٥ من التقرير قيد الاستعراض، على التزامها بالأطفال في الصراعات المسلحة.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أشكر ممثل مالي على كلماته الرقيقة التي يوجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي ممثل اليابان وأعطيه الكلمة.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لك، سيدتي الرئيسة، ولجلس الأمن، على إعطائنا الفرصة لتناول مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. تجيء هذه المناقشة في وقت مناسب، حيث تظهر حالات ما بعد صراع في أفريقيا، وحيث إجراءات جديدة، في شكل إنشاء بعثات سياسية أو عمليات حفظ سلام، يمكن أن يتخذها مجلس الأمن.

في الوقت الحاضر، تنشر صحيفة كبرى في اليابان سلسلة من المقالات بشأن التجارب الحقيقية لجنود أطفال في سيراليون وليبيريا، بمصاحبة صور فوتوغرافية تظهرهم يحملون بنادق "كلاشنكوف". وبالنسبة لكثيرين منا يعيشون في سلام، مفهوم الجنود الأطفال - بنات عمر الواحدة منهن ١١ سنة وأولاد عمر الواحد منهم ١٠ سنوات - مفهوم يتجاوز الواقع تقريبا، أو يعجز على الإفهام تقريبا. لكن تلك الصور حقيقية. ومن الضروري أن نقدم المساعدة، ويمكننا أن نفعل ذلك بشكل أكثر فعالية بمجرد انتهاء الصراعات.

تعتقد اليابان أن حملات "العودة إلى المدارس" التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من بين أهم الجهود الجاري بذلها لإعادة بناء مجتمعات في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. ونحن فخورون لكوننا داعمين لتلك البرامج في أفغانستان، والآن في العراق. إنها تساعد على تخفيف

للصراع. وآلاف الأطفال يقتلون أو يصابون كجزء من الخسائر الجانبية للمواجهات المسلحة. وكثيرون يعانون من الجوع والعطش؛ وآلاف آخرون أصبحوا يتامى أو تخلت عنهم أسرهم، أو أصبحوا لاجئين أو مشردين. والمئات من القصر سقطوا ضحايا للاستغلال الجنسي وعلاوة على ذلك، تخسر أغلبية كبرى من الأطفال الذين أُنقذت عليهم الصراعات المسلحة فرصة التعليم، وجميعهم تقريباً يعانون من صدمات نفسية دائمة بسبب الحرب.

قبل عام دعا مجلس الأمن، عندما اتخذ القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، المجتمع الدولي كله إلى الالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وما من شك في أنه أحرز بعض التقدم خلال العام الماضي. وقد ظل مكتب الممثل الخاص للأمين العام يعمل بلا كلل لإرهاف حس أطراف الصراعات بالنسبة لمعاناة الصغار المقاتلين وضحايا الحرب.

وبذلت جهود لإدماج مشاكل الأطفال في عمليات السلام في سري لانكا والسودان. وبذلت جهود لإقامة حوار أفضل مع المنظمات الإقليمية، وأنشئت لجان وطنية للأطفال المتأثرين بالحرب. وعززت الجمعية العامة وأمنت ميزانية مكتب الممثل الخاص.

وتقرير الأمين العام (S/2003/1053) يمثل أيضاً خطوة هامة إلى الأمام، حيث يوفر قائمة مستحدثة لجماعات تجند أطفالاً في حالات خاضعة لاستعراض المجلس وأيضاً قائمة تتعلق بحالات ليست مدرجة بعد في جدول أعمال المجلس.

لكن حالة الصغار ساءت بشكل كبير في بعض الأجزاء من العالم، خلال العام الماضي. وأبلغت منظمات غير حكومية مختلفة عن زيادات كبيرة في خطف الصغار وتجنيدهم قسراً في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وليبيريا وميانمار، وبواسطة القوات المسلحة

وفي الوقت نفسه أخذت مسألة الأطفال والصراعات المسلحة تصبح معقدة أكثر فأكثر. وحتى يمكن التصدي لتلك التعقيدات على نحو أفضل، غداً اتخذ نهج أكثر شمولاً وتحقيق تعاون أفضل فيما بين وكالات الأمم المتحدة أمرين ضروريين. وفي هذا السياق، رحبنا بقرار الجمعية العامة، في دورتها السابعة والخمسين، بالطلب إلى الأمين العام بأن يجري تقييماً شاملاً لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه المسألة. وذلك التقرير لم يقدم بعد. ونأمل أن يصدر في المستقبل القريب وأن يوفر لنا مرشداً مفيداً في مناقشاتنا بشأن هذه المسألة.

ونعتقد أنه بالنسبة لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، حان الوقت لكي نتحرك من التأيد إلى التنفيذ.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوستاريكا، وأعطيه الكلمة.

السيد ستاغنو أوغاري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن رضا وفدي إذ يراك، سيدي الوزير، تترأسين مناقشة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة جداً. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما هذا الصباح السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة كارول بيلامي، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

حماية الأطفال خلال الصراعات المسلحة يجب أن تحتل وضعاً يتسم بالأولوية على جدول أعمال مجلس الأمن. إن أطفال العالم هم أكثر المجموعات ضعفاً في زمن الحرب، ولذلك، فإنهم يستحقون أن يكونوا أول من تشملهم الحماية. واليوم يشترك حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ ولد وبنت مباشرة في صراعات مسلحة، سواء كمقاتلين أو جواسيس أو بصفات أخرى. وملايين آخرون يقعون ضحايا غير مباشرين

على استثناءات هدفها التخفيف إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تلحقها بالأطفال.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن ينشئ آلية مؤسسية دائمة تمكنه من أن يرصد بانتظام وبطريقة استباقية وشاملة وضع القصر في الصراعات المسلحة. وينبغي أن يتلقى هذا الجهاز تقارير دورية بشأن انتهاكات حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح، ويجب أن يكون بمقدوره الاعتماد على مجموعة من الخبراء المستقلين الذين يمكنهم تقييم أي معلومات بطريقة موضوعية، والقيام بمهام لتقصي الحقائق، والتحقق من الادعاءات، ودق ناقوس الخطر كلما طرأت حالة تكون فيها سلامة القصر معرضة للخطر.

رابعا، يجب على المجلس أن يؤيد ويعطي زخما للجهود الأمين العام وممثليه الخاصين لتحسيس أطراف الصراع بالمشاكل التي تؤثر على القصر.

وأخيرا، وكما قلنا في العام الماضي، لا غنى عن أن يحيل الأمين العام إلى مجلس الأمن للنظر، تمشيا مع المادة ٩٩ من الميثاق، في أي حالة من حالات الصراع المسلح التي يجند فيها الأطفال تحت سن ١٨ أو يستخدمون كمقاتلين.

وقبل عام، ألزم مجلس الأمن نفسه بأن يعتمد الإجراءات الضرورية لحماية القصر في الصراعات المسلحة. ولقد حان الوقت الآن كي نفعل ذلك، ويجب علينا اتخاذ الإجراء اللازم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيسة، يود وفدي أن يهنئكم ووفدكم على توليكم الرئاسة، وعلى المناقشات البناءة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يوم أمس، وبشأن الأطفال والصراعات المسلحة اليوم.

الثورية لكولومبيا، ونمو التاميل في سري لانكا. وبالتأكيد، لا يزال هناك عمل كثير بحاجة إلى الإنجاز.

أود أن أشير إلى بعض التدابير التي ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذها نتيجة لهذه المناقشة من أجل حماية الصغار في الصراعات المسلحة. أولا، يجب أن تطلب هذه الهيئة أن تمتنع كل الكيانات المدرجة أسماؤها على القائمتين الملحقتين بتقرير الأمين العام عن تجنيد الصغار، وأن تسرح المجندين فعلا. ويجب على المجلس أن يحدد لتلك الكيانات موعدا نهائيا لتقديم الدليل على اتخاذها تدابير لوقف تجنيد الصغار، ومعاقبة الذين يواصلون تجنيدهم، وتسريح المقاتلين الأطفال. وإذا لم يستلم المجلس ردودا إيجابية، فينبغي له أن يفرض جزاءات، مثل حظر توريد الأسلحة والأموال، ضد الكيانات التي تواصل استخدام الجنود الأطفال. ومن المهم، في هذا السياق، أن يحافظ الأمين العام على قائمتي الكيانات التي تجند القصر أو التي تستخدم الجنود الأطفال، وأن يستكملهما بشكل دوري.

ثانيا، إنه أمر لا غنى عنه أن يتم إدراج موضوع حماية القصر بطريقة منتظمة في جميع أنشطة الأمم المتحدة. وأي قرار يتخذه مجلس الأمن يجب أن يشتمل على أحكام واضحة وشاملة تهدف إلى حماية القصر وسلامة حقوقهم الأساسية. ويجب أن تسعى خطط نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وبرامج بناء السلام إلى إعادة تأهيل القصر المقاتلين أو ضحايا الصراعات.

ويجب أن تشتمل كل عملية لحفظ السلام على مستشارين لحماية الأطفال بغية التصدي لمشاكل الأطفال من ضحايا الصراعات. وينبغي لمجلس الأمن، قبل اعتماد أي نظام للجزاءات، أن يقيّم الأثر المحتمل لهذه الجزاءات على الأطفال. ويجب أن يشمل كل نظام من أنظمة الجزاءات

الأمنية التي تشكل ضمن إعلان بيكيتاوا، ويعزز أيضا فعالية التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

ويعود جزء من نجاح ولاية هذه المنظمة بشأن الموضوع إلى الاعتراف، عند وضع القواعد الدولية، بأثر الصراعات المسلحة على الأطفال. لقد استمعنا مباشرة من أطفال في مناطق مزقتها الصراعات أو من الخارجين من صراعات طويلة الأمد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. تحدثوا بنضج ووضوح عادة ما يرتبطان بخبرات الكبار فقط. ولا شك في أن المزيد من الأطفال تعرضوا لمثل هذه الأنواع من الخبرات.

يعتبر مؤلف "ماري في ظل الأسد" عملا بارزا لشهادات حقيقية للأطفال الذين عايشوا هذه التجارب. وعليه، فإننا ندعم جهود الممثل الخاص للأمين العام لاستخدام المؤلف في برنامج رائد وإدراجه في المناهج الدراسية خلال هذه المرحلة المقبلة من التطبيق. ويمكن إعادة تشكيل الآليات القائمة دعما لتلك الجهود وتحاشي الحاجة إلى اختراع العجلة من جديد. وفيما تكتسب فيه مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية معرفة وخبرة واسعتين، يمكنها مساعدة الحكومات والمنظمات الإقليمية في إدراج المعرفة المناسبة في أنظمة وبرامج التعليم الوطنية.

وينبغي لهذا النقاش الرابع المفتوح أن يذكر بنداء غراسا ماكال إلى الجنس البشري لاحترام الطفولة التي يُحرم انتهاكها واعتبار الأطفال مناطق سلام. واليوم، لسوء الطالع، يستمر تجنيد الأطفال دون هوادة، ويجري سوء معاملة الأطفال بتواتر مقلق، مما يحتم على مجلس الأمن أن يجرز نتائج من أحكام قراراته - أو على الأقل إيجاد آليات لإحرازها. ويحتاج المجلس، على سبيل المثال، إلى أن يبقى تركيزه حاضرا ونشطا.

ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة كارول بيلامسي، على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن كلتا المسألتين - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأطفال في الصراعات المسلحة - تكمل مسألة المرأة والسلام والأمن على نطاق أوسع. فهذه الشواغل تتصف بأهمية رئيسية لهذا الجهاز، مما يعكس نضوج المجلس وحكمته ورغبته في "النظر من خلف قناع" السلم والأمن الدوليين. وهذا الاتجاه يدعم المجلس في توطيد ولايته، كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بالشراكة الوطيدة مع الجمعية العامة، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إحداث تأثير إيجابي في حياة الشعوب في نهاية المطاف.

عندما تقوي مداورات المجلس بشأن هذه المواضيع المواطنين المعرضين للخطر وتعطي صوتا للضعفاء، فإن هذه النتائج تصبح مقياسا لنجاحه. ويظهر تقرير الأمين العام بشأن ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة تغييرا حقيقيا في المواقف والالتزامات السياسية تجاه حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وتحسين الفهم للاقتصاد السياسي للصراعات المسلحة، ولا سيما أثرها على الأطفال، هو كذلك سبب يحتفى به. ونلاحظ أيضا أنه ما زال هناك الكثير من العمل.

ونستمد الشجاعة من الاستراتيجية الإقليمية للممثل الخاص للأمين العام. ومع ذلك، فإن وفدي يؤمن بأنه بينما ستتناط جهود الكمنولث في نهاية المطاف بالمناطق الفرعية التابعة له، فإن منطقة منتدى جزر المحيط الهادئ بحاجة إلى أن تضاف إلى روزنامة الممثل الخاص في خطة عمله. وسوف يعمل ذلك على خير وجه بالاقتران مع الجهود الإقليمية

دليل واضح على ما تعلقه من أهمية قصوى على هذه المسألة، التي تمناها جميعا.

واسمحوا لي أن أعبر عن امتنان بلدي للأمين العام على تقريره الواضح والمفصل بشأن الأطفال والصراعات المسلحة الوارد في الوثيقة S/2003/1053، الذي يفيدنا بأخر المستجدات عن العمل الذي تم تحقيقه والإنجازات المسجلة في هذا المجال. وهذه الإنجازات، كما أشار الأمين العام في تقريره، مهمة جدا وجديرة بالملاحظة خصوصا منذ عام ١٩٩٨ عندما أدرج البند بشأن الأطفال والصراعات المسلحة رسميا في جدول أعمال المجلس.

ولا شك كما يذكر التقرير أن هناك إطارا واسعا صلبا يمكن المجتمع الدولي من مواصلة العمل لحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، ينص عليه الجهاز ذو الصلة بهذه المسألة في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهته، والأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولكفالة الحماية اللازمة للأطفال، ولا سيما في ضوء استمرار الصراعات من جميع الأنواع في شتى مناطق العالم، يجب تعزيز الصكوك الدولية، وتوسيع نطاقها، وتنفيذها تنفيذا فعالا، والامتنال لها.

ويجب إنشاء الأجهزة السليمة لكفالة أن تكون هذه الصكوك ملزمة لا للدول الأعضاء في المجتمع الدولي فحسب وإنما أيضا للمجموعات غير النظامية التي تستغل الأطفال بإشراكهم في الصراعات المسلحة. ويجب أن يدين المجتمع الدولي أطراف الصراعات التي تنتهك القواعد القانونية والأخلاقية المتصلة بهذه المسألة. وترى إكوادور أنه يجب

إن تحديث قائمة الجنود الأطفال سنويا، مثل تلك المدرجة في الملحقين الأول والثاني لتقرير الأمين العام، تمثل آلية عملية لرصد الحالة. ومع ذلك، فهذه القوائم بحاجة إلى أن تبين ردود فعل الأطراف إزاء القائمة كل عام. ويمكن للمجلس أن يقدم خبرته لتلك الأطراف التي بحاجة إلى المساعدة في صياغة خطط العمل وتنفيذها. فالدول الأعضاء، ولا سيما تلك الدول الأعضاء الأطراف في البروتوكول الاختياري، بحاجة إلى طريقة تمكنها من الإبلاغ بانتظام عن مدى امتثالها بما هو أقل عبئا عليها. لقد استمعنا جميعا يوم أمس إلى النداءات للحد من تدفق الأسلحة، وهو ظاهرة تساعد على تجنيد الأطفال وإساءة معاملتهم.

إن الجزاءات الذكية أو أعمال الحظر عن طريق تدابير مستهدفة أخرى يمكن فرضها من قبل المجلس كتعبيرات عن تشاؤمه لظاهرة اتصفت بها حياتنا للأسف. ويجدوننا الأمل في أن يسجل التاريخ هذه المرحلة من مراحل الحضارة الإنسانية على أنها واحدة من أبرز مراحل احترام البشرية، وإنها تتصف بالوعي حيال حقوق الإنسان ومراعاتها. ومأساة الأطفال في الصراعات المسلحة تلتخ الإشرافات التي تم تحقيقها. وعلينا أن نوطد مكاسبنا ونمضي قدما، بأسلوب متكامل، في عهد التطبيق، بالدعوة والمداخلات والحملات والتدابير الإبداعية الأخرى التي نصح بها الأمين العام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل فيجي على كلماته اللطيفة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل إكوادور، وأعطيه الكلمة.

السيد غاليغوس شيريوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أطلب إليك، سيدي، أن تنقلوا إلى الوزارة امتنان بلدي على حضورها إلى هذه القاعة، وهو

ولقد أُحرز تقدم كبير في إنهاء استخدام الأطفال كجنود، كما هو وارد في التقرير. إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير، وما زال أماننا الكثير من التحديات. ويجب على المجتمع الدولي، في ظل هذه الظروف، أن يولي الانتباه على سبيل الأولوية إلى هذه الحالة، وذلك باتخاذ المزيد من التدابير المحددة لكفالة الحقوق الأساسية للأطفال، وتخفيف ومنع الآثار الجسيمة للصراعات المسلحة على الأطفال. وتؤيد إكوادور الاقتراح الذي تقدم به الرئيس صباح اليوم بشأن التدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها.

والنتائج التي تحققت في مجال حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة جديدة بالثناء. ومع ذلك نأمل في مضاعفة كل الجهود والأعمال اللازمة لتخفيف نتائج الصراعات المسلحة على الأطفال في كل أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأحمل تحياتكم إلى السيدة الوزيرة التي اضطرت إلى مغادرتنا مؤقتاً. والآن أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد تم، كما هو وارد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2003/1053) إحراز نجاحات هامة في الجهود الرامية إلى كفالة الحماية الأكثر فعالية للأطفال المعرضين للصراعات المسلحة في السنوات القلائل الماضية. إلا أن الحقيقة التي ما زالت ماثلة على أرض الواقع في العديد من حالات الصراع على الصعيد العالمي هي أن الأطفال ما يرحوا يتعرضون للإساءة على نطاق واسع يثير الجزع.

وفي ظل تلك الخلفية، نرحب بالاهتمام المتزايد الذي يولي لحقوق الأطفال وحالة الأطفال في الصراعات. ونرى أن من الأهمية الخاصة أن يأخذ التحدي الماثل في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ولا سيما الأطفال، مكانه السليم كجزء لا يتجزأ من جميع المسائل ذات الصلة التي

على المجتمع الدولي أن يعمل مع مَنْ يُبدون العزم على منع إشراك الأطفال، وأن يعمل ضد أولئك الذين يتحدون عزم الأغلبية ذاك.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو على مبادرته القيّمة، وعلى الالتزامات التي تحققت في بلدان شتى لكفالة رفاهة الأطفال في الصراع وحميتهم، وللزيادة الكبيرة في إرهاف الوعي فيما بين السلطات ولدى الجمهور بشأن حالة الأطفال المتأثرين بصراع مسلح. ونرحب كذلك بالسيدة كارول بيلامسي المديرية التنفيذية لليونيسيف التي طلبت إدراج هذه المسألة في كل قرارات مجلس الأمن.

وتتمثل واحدة من أفجع الحقائق وأكثرها مدعاة للحزن لمسناها في مختلف مناطق العالم في المعاناة العميقة التي يتعرض لها الأطفال نتيجة للصراعات المسلحة. ويحيط تقرير الأمين العام علماً بهذه الحقيقة التي لا تطاق، بما في ذلك الأخطار التي يواجهها الأطفال وهي: القتل، والتيتيم، وبترو الأطراف، والاختطاف، والحرمان من التعليم، والافتقار إلى الرعاية الصحية، والاحتلالات النفسية الخطيرة، والصدمات. ويحيط التقرير أيضاً علماً بالحالة الخطيرة التي يواجهها اللاجئون والمشردون داخلياً من الأطفال الذين يتعرضون للعنف، والتجنيد، والاستغلال الجنسي، والمرض، وسوء التغذية، والموت.

ويؤكد تقرير الأمين العام على الآثار التي تلحق بالأطفال نتيجة للالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والألغام البرية، والذخائر والأعددة غير المتفجرة، والمشاكل الناجمة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. ونرى أن السماح للأطفال بحمل السلاح والاشتراك في أعمال العنف والصراع والتدمير عملية لإنسانية تتنافى مع أسس القيم في كل المجتمعات.

نشعر بالقلق لأن الاحتياجات الخاصة بالأطفال الجنود لم تعالج بعد على نحو كافٍ في التخطيط العام لهذه البرامج وتنفيذها. ولهذا السبب نرحب بالاقترح الرامي إلى إجراء تقييم لأفضل الممارسات، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام.

ونوه أيضا بإدراج مستشاري حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في أنغولا. ومن الأهمية بمكان أن نقيم الآن أساليب عمل أولئك المستشارين وجهودهم لزيادة الآثار الناجمة عن أفضل الممارسات. وينبغي لنا على أساس ذلك التقييم أن ننظر في إدراج مستشار حماية الأطفال في جميع عمليات حفظ السلام.

ونرحب بالممارسة المتمثلة في إعداد قوائم بأطراف الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في حالات الصراعات المسلحة، على أنها ممارسة مناسبة جدا. ونطالب باستكمال تلك القائمة وتعميمها بانتظام. ونرى أيضا أنه ينبغي النظر في توسيع نطاق القائمة لتشمل أشكالاً أخرى من الانتهاكات والإساءات الفاضحة المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراعات المسلحة.

وتؤدي الإمكانيات الواسعة للحصول على الأسلحة الخفيفة الحديثة إلى تمكين الأطفال من أن يصبحوا جنوداً أكفاء في القتال. ولهذا يجب علينا أن نضاعف جهودنا لإنشاء آليات أكثر كفاءة لتقليل إمكانية الحصول السهل على الأسلحة الصغيرة.

ولا يجوز أن يسمح للمسؤولين عن استغلال الأطفال أثناء الصراعات بأن يفلتوا من العقاب. ويصف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تجنيد واستخدام الأطفال دون سن ١٥ في الأعمال القتالية،

يتناولها مجلس الأمن. ونرحب بالاشتراك المتزايد لمجلس الأمن. وتمثل القرارات الأربعة المكرسة لمسألة الأطفال المتأثرين بالحرب معالم على الطريق في جهودنا لحماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، ويجب أن نكفل متابعتها وتنفيذها على نحو فعال.

ونشعر بعميق القلق إزاء الحالة في شمال أوغندا، حيث يُختطف الأطفال ويُستخدمون كجنود بأعداد غفيرة. ونأمل أن يؤدي التوصل إلى اتفاق للسلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى إتاحة فرصة لحل هذه المسألة. ونشيد بالمبادرات التي اتخذها مؤخرا منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة في شمال أوغندا، ونؤيد هذه المبادرات.

ولقد أصيب العديد من الأطفال الذين تعرضوا لصراعات مسلحة بصدمات نفسية وبدنية. وبالمثل عانت من ذلك الفتيات اللواتي تعرضن بصفة خاصة للعنف الجنسي والتمييز الجنساني. ولهذا يجب علينا أن نولي عناية خاصة لاحتياجات الأطفال في عمليات ومفاوضات السلام. وتتسم عمليات إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالحرب عن طريق إسداء المشورة المتعلقة بالصدمات والخدمات الصحية والتعليم بالأهمية لأنها توفر مستقبلاً لأولئك الأطفال. ولهذا ترى النرويج أن من الأهمية بمكان تقديم الدعم النشط لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تتصدى لتلك التحديات.

ولقد أثبتت التجربة أن التعليم، كعنصر أساسي في تطور الأطفال، يمكن أن يحول دون استخدام الأطفال في أغراض القتال أو الأغراض العسكرية الأخرى. ويسرنا أن نلاحظ أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، ولكننا

أمام مجلس الأمن اليوم إطار دولي جوهرى لاتخاذ الإجراءات. ويتضمن هذا الإطار القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، وكذلك القرارات المكملّة المتعلقة بحماية المدنيين، ومنع الصراع، والمرأة والسلام والأمن، وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الحقل الإنساني. وكل هذه الصكوك، بالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري التابع لها، توفر لنا الوسائل لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وتود كندا أن تشجع الدول التي لم تصدق حتى الآن على البروتوكول الاختياري الخاص بالأطفال في الصراعات المسلحة على أن تفعل ذلك. كما تود كندا استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى أن استخدام الأطفال الجنود مصنف كجريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما.

ولسوء الحظ ما زالت الانتهاكات الفظيعة لحقوق الطفل مستمرة. وعليه، فما زال هناك الكثير مما ينبغي فعله. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2003/1053). إن إدراج حالات صراع محددة وتسمية أطراف تستخدم الأطفال في الصراع، تمثل خطوات هامة في سبيل دفع أطراف الصراع إلى تلبية التزاماتها الدولية.

وقد سرنا بشكل خاص أن نرى التقرير وملحقاته قد اشتمل، بالإضافة إلى حالات البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، كأفغانستان والصومال، على حالات أخرى تستحق اهتمام المجلس أيضا، كالأحداث التي تدور في شمال أوغندا. وينبغي أن نفكر جديا كيف نستطيع أن نقنع أطراف الصراع هذه بوقف تجنيد الأطفال. وينبغي لنا أن نضمن أن من يرفضون الامتثال سيواجهون عواقب خطيرة.

والهجمات الدولية على المستشفيات والمدارس، والاعتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسية الخطيرة ضد الأطفال بأنما جرائم حرب. ونحث الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك في أبكر موعد ممكن.

أن أفضل سبيل لحماية الأطفال يتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة في المقام الأول. وسيطلب هذا إجراء تغيير اجتماعي في العديد من البلدان. وسيطلب كذلك اتخاذ إجراءات ضد الفقر الذي هو مهد خصب لانتهاكات حقوق الإنسان والذي يؤدي أيضا إلى المنازعات والإساءة إلى الأطفال. وتؤدي المنازعات بدورها إلى زيادة حدة الفقر. ولهذا يجب علينا أن نكثف جهودنا للاستثمار في منع الصراعات، وتقديم المساعدات الإنسانية، وبناء السلم، والتعاون الإنمائي الطويل الأجل. وباختصار يجب علينا، أن نضمن وجود بديل ممكن للحياة العسكرية أمام الأطفال في مناطق الصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب كندا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، التي تأتي في مرحلة حاسمة الأهمية للجهود الرامية إلى حماية الأطفال. ومهنئكم سيدي الرئيس على افتتاح هذه المناقشة المفتوحة بعرض شريط فيديو قصير أعدته مؤسسة "أطفال الحرب" الكندية. وكثيرا ما تكون الصورة أكثر إقناعا من الكلمة.

السيد الرئيس، نود أن نعرب عن تقديرنا لحضور وزيرة خارجية بلدكم خلال الجزء الأكبر من اليوم. ويمثل ذلك إشارة واضحة على الأهمية التي توليها شيلى لهذه المسألة.

مصادقية مع عملية متابعة محكمة التصميم لعدم الامتثال بموجب المعايير القائمة حالياً. وقد سعدنا بأن قرارات المجلس بشأن ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تضمنت إشارات هامة إلى الأطفال، ولكن المجلس ما زال في مناسبات عديدة يتجاهل حماية الأطفال في مداولاته المخصصة لبلدان محددة. إننا ندرك أنه ينبغي تزويد المجلس بالمعلومات ذات الصلة المناسبة لكي يستند إليها في اتخاذ إجراءاته. ولهذا الغرض، تكرر كندا مناقشتها للأمانة العامة لصياغة استشارة عملية وتوصيات إلى المجلس عن الحالات الخاصة ببلدان محددة، حتى يتم تقديم التقارير المنتظمة عن حماية الأطفال ولتزويد المجلس بالمعلومات اللازمة لاتخاذ إجراءات.

ولكن عندما يتم تقديم هذه المعلومات، ينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤولياته في اتخاذ الإجراءات. وفيما يتعلق بعملياته لحفظ السلام لا بد للإجراءات من أن تتضمن الولاية الواضحة والموارد المالية والبشرية اللازمة لحماية الأطفال على المستوى الوطني. وفي هذا الشأن، فإن نشر مستشاري حماية الأطفال لدعم عمليات حفظ السلام يمثل وسيلة هامة للقيام بالرصد المنتظم لأثر الصراع على الأطفال وعلاجها. وعلى سبيل المثال، كان لمستشاري حماية الأطفال أثر إيجابي على فعالية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونعتقد أننا نستطيع أن نعزز فعالية بعثات الأمم المتحدة الأخرى بهذه الطريقة. ونحث المجلس على نشر مستشاري حماية الطفل في نطاق الولايات القادمة، مثل البعثة في السودان والبعثة في بوروندي. وينبغي للمجلس، كذلك، أن يركز على حماية الأطفال في إطار البعثات التي يقوم بها، كأن يلتقي بالأطفال أنفسهم، وأن يقوم بأعمال المتابعة العاجلة والفعالة حالما يتلقى التقارير عن حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

ولكننا نقر، مع ذلك، بأن تسريح الجنود الأطفال لا يكفي. وقد أبرز الأمين العام في تقريره أهمية تلبية الاحتياجات المحددة للأطفال في إطار الجهود لتزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقد استمر استثناء الفتيات من هذه البرامج. وثمة حاجة لأن تبذل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية اهتماماً أكبر لضمان وصول الفتيان والفتيات المستخدمين في الصراعات والذين تم تسريحهم، بغض النظر عن كيفية استخدامهم في الصراع، إلى برامج الحماية وإعادة الإدماج المخصصة للبلد. وفضلاً عن ذلك، ولكي يكون البرنامج ناجحاً، فإن إعادة إدماج الأطفال في عائلاتهم ومجتمعاتهم ينبغي أن يتضمن استراتيجيات فعالة لمنع تكرار تجنيدهم.

وينبغي ألا ننسى أن انتهاك حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة لا يقتصر على تجنيد الفتيان والفتيات للقتال في المعارك. وإقراراً بذلك، فقد وضعت شبكة الأمن الإنساني نهجاً شمولياً لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة وستستمر في إتباع هذا النهج. وفي هذا الصدد، نود أن نضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به ممثل مالي اليوم، وهو الرئيس الحالي للشبكة.

وبالمثل، ينبغي لمناقشة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن تعالج انعكاسات انتشار هذه الأسلحة بالنسبة للأطفال. وينبغي لجهودنا على المستويات الدولية والإقليمية ألا تغفل التكاليف الباهظة لسوء استعمال هذه الأسلحة بالنسبة للأطفال ومجتمعاتهم، كما برز بوضوح في اجتماع الدول الأول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد تعلمنا أن آليات حماية الأطفال لكي تكون فعالة، لا بد من وجود رصد ناجح وتقديم تقارير ذات

الوفاء بالتزامنا بتوفير حماية أفضل لحقوق الأطفال ورفاههم ولبناء سلام دائم للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل موناكو.

السيد برغيني (موناكو) (تكلم بالفرنسية): إمارة موناكو لا يغيب عن بالها أبدا أي شيء يتعلق بالأطفال. وقد أحطنا علما بالتقرير الهام للأمين العام (S/2003/1053) ونشكره عليه. ونشكر أيضا مثله الخاص والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهنا هذا الصباح وعلى عملهما.

ونلاحظ مع الارتياح بعض النجاحات المذكورة في التقرير، لا سيما في تعريف المعايير وإعداد التقارير وإقامة آليات المعونة والرصد وزيادة الوعي بين عامة الناس والسلطات ومواصلة التفاوض على اتفاقات السلام وإبرامها والعمل على النهوض بحماية الأطفال واندماجهم بالمجتمع وفي تطور الحالة في بعض البلدان - نادرة مع الأسف - وكلها تحدث غالبا بمشاركة المنظمات غير الحكومية.

لكن الأطفال، كما يعلم المجلس، ما زالوا يتعرضون للقتل والإصابة وبتر الأطراف والتعذيب والاغتصاب والخطف والتشريد والترهيب والتجنيد القسري ويجبرون على أن يصبحوا قتلة، وهلم جرا. ويحدث كل هذا، كما يؤكد التقرير، في جو عام من الإفلات من العقاب. وتتضمن القائمتان اللتان تردان في مرفقات التقرير (S/2003/1053) ما يزيد على خمسين مجموعة وفصيلة بل، وفيما يبدو، القوات المسلحة لدول أعضاء في منظماتنا، وهذه مسألة تدعو إلى شديد الجزع. وندرك، بطبيعة الحال، جميع الصعوبات الكامنة في محاولة وضع حد للصراعات التي تؤدي إلى جميع هذه الجرائم، ومحاولة وضع حد للجرائم ذاتها، ونفهم أن الإجراءات المتعلقة بهذه المسائل يتعين أن تكون متنوعة

إننا نتطلع بفارغ الصبر إلى نتائج عمل مكتب خدمات الإشراف الدولية الذي يعكف على تقييم آثار تصدي الأمم المتحدة لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة تمشيا مع جهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن يكون هذا التقييم بمثابة مرشد هام في معالجة مسألة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة بصورة مستدامة ومتسقة.

وتقر كندا بمساهمة ممثل الأمين العام الخاص للأطفال والصراعات المسلحة. فالممثل الخاص هو الصوت القوي من أجل الأطفال الذين يقعون ضحية للصراعات المسلحة. ونشجع الممثل الخاص على أن يتعامل في أنشطته مع المقرر الخاص ومع فعاليات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والأطفال والشباب.

كما نود أن نبرز نشاطات العاملين في خط المواجهة، ممثلي وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، الذين غالبا ما يخاطرون بأنفسهم، في سعيهم إلى تلبية احتياجات الأطفال في الصراعات المسلحة. فهذه الجهود ضرورية للتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال ولضمان الامتثال للقانون الدولي ذي الصلة.

وإذا ما أراد المجلس حقا أن يمنع انتهاكات حقوق الأطفال الجسيمة في الصراعات المسلحة، فلا بد له من تلبية التزاماته بصورة منتظمة. فعهد التطبيق الذي اقترحه الأمين العام قد حان، وحق الوقت لنا، نحن في المجتمع الدولي، لترجمة التزاماتنا إلى برامج عمل لحماية الأطفال، وتحويل آليات الحماية إلى عمليات ملموسة في الميدان.

ختاما، إن حماية الأطفال التزام مشترك وإننا نحث أعضاء المجلس - بالعمل مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني - على

امثالاً لقرار المجلس ١٤٦٠ (٢٠٠٣) في المفاوضات التي شارك فيها وفدي بنشاط.

وفي ذلك الحين، أصرت المكسيك على أهمية الاستفادة من الخبرات المكتسبة في أثناء مفاوضات السلام وعلى إدراج مستشاري حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام وفي البرامج التي يجري تنفيذها بشأن عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج وإعادة التأهيل. ولهذا نخطط علماً، مع الاهتمام الخاص، بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2003/1053). ويرى بلدي أن حماية الأطفال وإعادة تأهيلهم يجب أن يكونا جزءاً من جميع مفاوضات السلام ومن عمليات التوصل إلى اتفاقات. وينبغي أيضاً السعي إلى تسريح الجنود الأطفال في كل مرحلة أثناء الصراعات، فضلاً عن اعتماد تدابير خاصة لمنع إعادة التجنيد وأي أعمال انتقامية ممكنة.

ويجب أيضاً تركيز الانتباه على الاحتياجات الخاصة، مثل، الاحتياجات الخاصة والمحددة للفتيات، ولا سيما المقاتلين الشباب، فضلاً عن الأطفال المعوقين. وبمثل دعم المجتمع الدولي والتزامه، ولا سيما دعم والتزام البلدان المانحة، في هذا الصدد، عنصر لا غنى عنه لنجاح جهودنا لإعادة الدمج.

إن تعقد مسألة الأطفال والصراعات المسلحة يمثل تحدياً للأمم المتحدة، ويستدعي مواجهة منسقة وفعالة من قبل عدة أجهزة وكيانات في المنظومة، مع مراعاة مجال اختصاص كل منها. ويجب علينا أيضاً إنشاء آليات لتلقي المساهمات من المجتمع المدني، الذي يكون في كثير من الحالات مصدراً لمعلومات مميزة ومباشرة بشأن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة.

وإن وفدي مستعد للمشاركة مشاركة نشطة في تحليل التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية

ومستمرة ومتواصلة ومنسقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد بطبيعة الحال المبادئ الأساسية التي ينبغي تنفيذها في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج فيما يتعلق بالأطفال، الفتية منهم والفتيات على حد سواء، سواء أكانوا معوقين أو غير معوقين. ونؤيد بالمثل، قدر الإمكان، التوصيات الرامية إلى إقامة حوار مع أطراف الصراعات وما ينجم عنها من التزامات.

وأخيراً نؤيد التوصيات النهائية الواردة في تقرير الأمين العام، وبصفة خاصة التوصيات التي تتعلق بالإجراءات المحددة التي أقرها مجلس الأمن، مع توجيه نداءات للامتنال للقواعد، وإدانة الانتهاكات المرتكبة، وتنفيذ تدابير محددة الهدف، وتأمين دور المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات.

وأود، قبل أن أختتم كلمتي، أن أكرر الإعراب عن الشكر الذي وجهناه صباح اليوم إلى الوفد الفرنسي لدوره النشط في هذه المسألة. وإنني إذ أختتم كلمتي بحق الآن، أود أن أهنئ شيلي على الطريقة التي نظمت بها جلسة المجلس هذه ويسرت عقدها. وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المجلس، أود أن أحيي جميع الأعضاء، الدائمين منهم وغير الدائمين، والسابقين منهم والجدد، وأتمنى لهم الشجاعة والتصميم والنجاح في الاضطلاع بمسؤولياتهم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل موناكو على عباراته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشيد علناً بالمبادرة التي اتخذتها شيلي والمتمثلة في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسي بمثل هذه الحساسية والأهمية - الأطفال والصراعات المسلحة. وأود أيضاً أن أشكر، باسم بلدي، السيد أوتونو الممثل الخاص للأمين العام على تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة، الذي أعد

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):
اسمحو لي بأن أبدأ كلمتي بإعلام المجلس أن أذربيجان تحتفي اليوم بالذكرى السنوية لما يسمى مأساة "كانون الثاني/يناير الأسود" التي وقعت منذ ١٤ سنة على التحديد في بلادي. وإننا نحیی الضحايا الأبرياء للغزو السوفياتي. ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، قامت قوات سوفياتية قوامها ٣٥ ٠٠٠ فرد باكتساح عاصمة أذربيجان، مدينة باكو، في محاولة مستميتة وبالغة الوحشية، ولكنها فاشلة، لخلق الحركة الاستقلالية المتنامية، ووقف انهيار النظام الشيوعي في أذربيجان.

وقد قُتل في هذا الغزو مائة وثلاثة وثلاثون شخصا، وجرح ٧٤٤ شخصا: هذه هي الأرقام الفاجعة والمعيرة عن المذبحة التي ارتكبتها النظام السوفياتي الوحشي والاستبدادي. ومن المهم بوجه خاص لاجتماع اليوم أن عددا كبيرا من القتلى والجرحى في تلك الليلة كان من الأطفال. ولا يزال هذا الجرح ماثلا في ذاكرتنا لم يندمل بعد، وإننا لننعي اليوم ملايين الأذربيجانيين في شتى أنحاء العالم، أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حرية أذربيجان واستقلالها.

وفيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم، اسمحو لي بأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتناننا لرئاسة شيلي لمجلس الأمن لعقد هذه المناقشة حول هذا البند من جدول الأعمال الذي له أهميته الخاصة لسائر أعضاء المجلس. كما أود أن أشكر السيد أولارو أوتونو، الممثل الخاص للأمم العام للأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة كارول بيلامي، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على التزامهم الرائع وقدرتهم الفنية المثيرة للإعجاب التي يؤديون بها واجباتهم الصعبة والمهمة جدا، وأشكرهم على تقارير الإحاطة المهمة والغنية بالمعلومات التي قدموها.

بشأن فعالية مواجهة منظومة الأمم المتحدة لمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة.

ولقد تحقق بلا شك تقدم فيما يتعلق بما يوليه مجلس الأمن من اهتمام لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. غير أن هنالك صراعات هي قيد نظر المجلس لم تحظ بهذا الاهتمام الضروري. وامتثالا للقرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، أمكن للأمم العام أن يدرج في تقاريره إلى المجلس بشأن حالات الصراع قسما مستقلا عن استخدام القصر، مما قد يشير بأصبع الاتهام إلى أولئك المسؤولين عن ذلك. وينبغي لمثل هذا التحليل أن يتضمن آثار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وترى المكسيك أن على المجلس دورا مهما يؤديه. فبإمكانه، وفقا للقرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) الاتصال بأطراف الصراع عند إيفاد بعثات ميدانية، وإمكانه دعم الأمين العام فيما قد يقوم به من حوارات. كما يمكن للمجلس اتخاذ تدابير لتعزيز الامتثال للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة، وإنهاء حالات الإفلات من العقاب لأولئك الذين يواصلون تجنيد الأطفال انتهاكا لتلك الأحكام. ويجب علينا، في الوقت نفسه، أن نسلم بما تحقق من تقدم على يد الأطراف التي التزمت بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات، واتخاذ جميع التدابير المطلوبة للتخفيف من معاناة الأطفال.

ولا شك في أننا، بقيادة الوفد الشيلي، متأكدون من أن هذه الأنواع من المسائل سوف يتم معالجتها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

الرصد، ورفع التقارير، والإجراءات، ولا سيما التوصية بأن "يشمل مجلس الأمن بنظره جميع حالات الصراع" (S/2003/1053، الفقرة ٨٣). وناشد المجلس والأمين العام، في هذا الصدد، أن يحيط علماً على النحو الواجب باستمرار الحالة الخطيرة للأطفال المتأثرين بالصراع في أذربيجان. وينبغي في هذا الشأن أن يكون تقرير الأمين العام إلى المجلس بمثابة قناة مهمة لنقل المعلومات التي يتم جمعها عن طريق إطار الرصد. وينبغي أن تكون هذه المعلومات بمثابة نقطة انطلاق للإجراءات التي تمتد من المطالبة بالامتنال إلى إدانة أعمال العنف، وتطبيق تدابير محددة الهدف. ومن الأهمية الحاسمة، لكي يتسنى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المتواصلة والمتزايدة، أن تؤدي الانتهاكات إلى قيام المجلس باتخاذ تدابير محددة.

وعلى الرغم من أنه لا تجرى الآن أعمال قتالية نشطة في الميدان، فإن من بين النتائج العديدة للعدوان الذي شنته أرمينيا ضد بلدي إن ما يزيد على ٥٠ من أطفال أذربيجان ما زالوا أسرى لدى أرمينيا، وأن الكثير من الآخرين ماتوا بعد أن تعرضوا لسوء المعاملة. وهذه أرقام قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية التي لم تتح لممثليها إمكانية الوصول إلى جميع الأماكن التي يُسجن فيها الأطفال الأذربيجانيون. وتفيد المعلومات المتوفرة لدينا أن عدد هؤلاء الأطفال يتجاوز المائة. ولقد أرغم الجانب الأرميني عدداً من أولئك الأطفال الأذربيجانيين المسجونين على الانخراط في الجيش الأرميني للاشتراك في أنشطة عسكرية ضد أذربيجان. وهذا ليس عملاً لإنسانياً فحسب وإنما هو أيضاً انتهاك صارخ للعديد من الصكوك الدولية المتعلقة بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والتي وقعتها أرمينيا، ولا سيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل.

ولقد وردت هذه الحقيقة المفزعة في المنشور الصحفي الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - أي

كما نثني على تقرير الأمين العام بشأن الموضوع (S/2003/1053)، الذي نعتبره تحسیناً كبيراً لتقرير العام الماضي، والذي يتضمن مجموعة من التوصيات الملموسة والواضحة والعملية المنحى.

وتتفق أذربيجان مع الرأي القائل بأن الأطر الشاملة الموضوعية لمعالجة هذه المسألة في الأمم المتحدة بحاجة إلى المراجعة والتحديث بانتظام. وعموماً، فإنه في خلال السنوات القليلة الماضية، قد تحقق تقدم كبير على هذا الطريق، ونحن نرحب بما تحقق من تقدم مهم في هذا التقرير. غير أنه لا مجال للاكتفاء بما تحقق والركون إليه.

وعلى أن نعترف أن التطبيق المستمر لهذه المجموعة الواسعة من الأدوات والمعايير على أرض الواقع ما زال هو التحدي الرئيسي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن بصفته الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن الجلي للجميع أنه يجب أولاً التصدي للفجوة بين النظرية والممارسة الفعلية.

والواقع أن الأطفال ما زالوا يشكلون الضحايا الرئيسيين للصراعات، كما أن معاناتهم تتخذ أشكالاً شتى، لا تنسى منها القتل، والسجن، واستخدامهم كجنود، وأخذهم كرهائن. وليست آثار الجروح والصدمات العاطفية العميقة التي لحقت بالأطفال نتيجة للأعمال القتالية بأقل إبلاماً، وخاصة فيما بين الأطفال الذين اضطروا إلى أن يكونوا من الأطفال اللاجئين أو المشردين داخلياً، الذين يصل عددهم في أذربيجان إلى الآلاف. ويكتسي النظر في حالات الصراع المسلح وآثارها على الأطفال بالحاجة شديدة وأهمية أساسية لأذربيجان، بالنظر إلى واقع الصراع الجاري حالياً فيما بيننا وبين أرمينيا المجاورة.

ونؤيد، في هذا الصدد، تمام التأييد المقترحات الواردة في الجزء الثالث (دال) من التقرير المتعلق بتوحي المنهجية في

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل
إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود
أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقدير وفدي لكم لعقد هذه
الجلسة اليوم، بشأن جدول الأعمال المعروض علينا، التي تبين
عزم المجلس مجدداً على حماية الأطفال من ويلات الصراعات
المسلحة. ويشيد وفدي أيضاً بالأمين العام لتقريره حسن
التوقيت الذي يورد تفاصيل أوجه التقدم المحرز نحو حماية
الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

ولقد لاحظ وفدي ببالغ القلق الحالة الراهنة المؤسفة
للأطفال في الصراعات المسلحة. وتفيد الإحصائيات المقدمة
من منظمة الأمم المتحدة للطفولة إن ما يقرب من ٢٠ مليوناً
من الأطفال قد أُرغموا على الفرار من ديارهم بسبب
الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان، وإن ما يزيد على
مليونين قد ماتوا كنتيجة مباشرة للصراع المسلح على امتداد
العقد الماضي. ولقد أصبح ٦ ملايين على الأقل من الأطفال
معوقين على نحو دائم أو مصابين بجروح خطيرة، وتيتم
ما يزيد على مليون أو انفصلوا عن عائلاتهم.

وينبغي الإقرار بحقوق الأطفال في الصراعات
المسلحة واحترامها. ونرى أنه ينبغي أن تصبح تلك الحقوق
أولوية واضحة، وأن ترسخ بقوة في عمليات حفظ السلام،
وبناء السلام، وحل الصراعات، وكذلك في خطط التسريح
وإعادة الدمج. ونقدر، في ضوء ذلك، إدماج حماية الأطفال
في ولايات وتقارير بعثات حفظ السلام، وتدريب الموظفين
المعنيين، فضلاً عن تعيين مستشارين لحماية الأطفال في
بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويشعر وفدي بالقلق إزاء استمرار استخدام الأطفال
كجنود، وتجنيدهم لهذا الغرض. وتفيد الإحصائيات أن هناك
الآن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من الجنود الأطفال، بمن فيهم فتية

منذ بضعة أيام - عن لجنة حقوق الطفل التي استعرضت يوم
الخميس الماضي التقرير الدوري الثاني لأرمينيا. ولقد اعترف
وزير الضمان الاجتماعي في أرمينيا بهذه الحقيقة في معرض
رده على سؤال، حيث قال:

”رما كانت هناك حالات استُدعي فيها
أطفال دون سن ١٨، قبل عام ١٩٩٤ عندما نشب
الصراع مع أذربيجان بشأن مسألة ناغورنو -
كاراباخ“.

وفي الوقت الذي نتوقع فيه نشر المحضر الرسمي لتلك
الجلسة للجنة حقوق الطفل، تستحق هذه الحقيقة التقييم
السليم لا من جانب اللجنة فحسب وإنما أيضاً من جانب
مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام للأطفال
والصراعات المسلحة.

وبعد أن قلت ذلك، سأغدو ممتناً لو أمكن لتقارير
الأمين العام المقبلة بشأن هذه المسألة أن تبين حالة الأطفال
الأذربيجانيين الذين عانوا نتيجة للصراع بين أرمينيا
وأذربيجان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدي لما ذكره
السيد أولارا أوتونو الذي قال في وقت سابق اليوم إن نهاية
الصراعات وحدها هي الطريق الأكيد لبدء تخفيف معاناة
الأطفال في الصراعات المسلحة. وأنا أوافق تماماً على ذلك
القول؛ وتتوجه بنداء إلى مجلس الأمن الذي اتخذ منذ
١٠ سنوات أربعة قرارات بشأن الصراع بين أرمينيا
وأذربيجان، لبذل كل جهد ممكن لكفالة تنفيذ تلك
القرارات لأن هذا سيفتح الباب للتوصل إلى حل لذلك
الصراع المجدد، وسيحل فوراً الكثير من العقد الأخرى
مما فيها تلك المتعلقة بحالة الأطفال في الصراعات المسلحة.
ودعوني أؤكد هنا مرة أخرى أن مفهوم الصراعات المنسية
يشكل إهانة لمن يتعرضون للإهمال على الصعيد الدولي.

والصراعات المسلحة عادة ما يغذيها إمداد متواصل من الأسلحة. ويصبح الأطفال ضحية بل ويرتكبون الانتهاكات عند تورطهم في صراع مسلح. وتبين الإحصاءات أن ما يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ من الأطفال يُقتلون أو يُشوّهون بسبب الألغام الأرضية كل عام. ومن الأمور ذات الصلة الوثيقة جداً في هذا المجال أن نعزز التزامنا بالتصدي للآثار الناجمة عن الألغام الأرضية والمخلفات الحربية غير المنفجرة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنسبة للأطفال.

وحالات الطوارئ المعقدة تؤدي إلى آثار مختلفة على البالغين والأطفال. فمثل هذه الحالات تزيد من أعباء الأطفال عند إبعادهم من ديارهم ومجتمعهم وفصلهم عن أسرهم. والمساعدة الإنسانية - بما فيها برامج لم تشمل الأسر - تكنسي أهمية في التصدي لهذه الأوضاع.

وخلاصة القول، إن مستقبل البشرية يعتمد على الأطفال. واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة يلقي ظلالاً قاتمة على مستقبلهم، لأن الأطفال المعرضين للعنف كثيراً ما يجتازون الخوف والكرهية في قلوبهم وعقولهم الأمر الذي تمتد آثاره لأجال طويلة. ولذلك، ينبغي عمل الكثير للتخفيف من حدة معاناتهم وضمان وضعهم في مكانهم الصحيح في مجتمعاتهم من خلال برامج الدعم المناسبة. ونحن ملزمون بالتعاون مع الأمين العام في جهوده لمعالجة مسألة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

وسأكون مقصراً في أداء واجبي إن اختتمت هذا البيان دون الإشادة بدور الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، الذي يسهم بشكل ملحوظ في حماية أرواح الأطفال الأقل حظاً - الذين أصبحت حياة الكثيرين منهم حديرة بأن تُعاش - والإشادة كذلك بدور منظمة الأمم المتحدة للطفولة في

وفتيات تحت سن ١٨، يشتركون فيما يزيد على ٣٠ صراعاً مسلحاً على صعيد العالم. وما أن يحمل الأطفال السلاح، وما أن يشتركوا في أعمال قتالية مسلحة، تصبح احتمالات تمتعهم بالحياة بما فيها من حقوق يرد ذكرها في اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ عرضة لتقويض شديد.

وما زالت إندونيسيا تدعم الجهود الدولية المتضافرة الرامية إلى تخفيف معاناة الأطفال الذين يزج بهم في الصراعات. وإندونيسيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على احترام الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية للأطفال. وتؤيد إندونيسيا بقوة البروتوكول الاختياري الذي يعزز تلك الاتفاقية، وذلك بالمطالبة بأن يكون العمر الأدنى للاشتراك في الأعمال القتالية هو ١٨ سنة.

كما إننا نولي اهتماماً خاصاً لأهمية برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الدمج في معالجة مسألة الجنود الأطفال، ولا سيما في فترة ما بعد الصراع. ويمكن أن تشكل الاعتبارات المهيمنة بشأن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج المقبلة فيما يتعلق بالأطفال، والمقترحة من الأمين العام، أساساً جيداً للمزيد من التفكير بشأن هذه المسألة.

ويشجب وفندي حالات الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية للنساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، في الأزمات الإنسانية وحالات الصراع. ونؤكد، في هذا الصدد، على أهمية توفير الحماية الخاصة للأطفال في مخيمات اللاجئين، والتقييد بنشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، والتدابير الرامية إلى تحسين إرهاب الوعي بمسؤوليات الأفراد، بصفتهم حافظي سلم تابعين للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الضعفاء من السكان.

جملة أمور، في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، فضلاً عن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها.

ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يصنف عدداً من الانتهاكات، بما فيها تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال جنوداً دون سن ١٥ عاماً، على أنها جرائم حرب. وإن - وأكرر إن - تقاعست الدول عن محاكمة مرتكبي جرائم مثل قتل وتشويه الأطفال، واغتصابهم وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطير ضد الأطفال، وخطف الأطفال ومنع وصول المساعدة الإنسانية إليهم، لا بد من الاضطلاع بكل التدابير الضرورية لضمان محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لمبدأ التكامل.

وعليه، فإننا نؤيد تماماً التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن ضرورة العمل على تعزيز الدور الرديء للمحكمة الجنائية الدولية من خلال الدعوة النشطة والإعلام.

ومثلما الحال في مجالات أخرى، فإن التطبيق والتنفيذ يمثلان التحدي الكبير الذي يقتضي عزمًا متواصلًا ومشاركة مستدامة لجميع الأطراف ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. والأطفال المتأثرون بالصراعات المسلحة يستحقون، بل ويطالبون بهذا العزم المتواصل وهذه المشاركة المستدامة. وكما يتضح من التقرير ومن المناقشة حتى الآن، يمثل الرصد الفعال، والمتابعة عند الاقتضاء، أمراً أساسياً للدخول في فترة التطبيق. والتنسيق الواضح والمعزز بين الأطراف في نيويورك وفي الميدان سيكون ضرورياً إن أردنا إنشاء نظام فعال للرصد والإبلاغ. ونظراً للدور الأساسي لمجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين، ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتقه لإنشاء نظام فعال للرصد والمتابعة. ولا بد أن يكون

التصدي لهذه المسألة. أما فيما يتعلق بولاية الممثل الخاص، فيؤكد وفدي على أهمية المشاورات والتعاون الوثيقين بين المستشار الخاص والدول الأعضاء.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):

إننا نقدر هذه الفرصة للإسهام في استعراض حالة تنفيذ القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، بالإضافة إلى قرارات المجلس السابقة ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١). وتوفر هذه القرارات إطاراً شاملاً للتصدي لمسألة حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، حسبما ينص القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) - وهو إطار يجب أن يبقى ناجعاً من خلال الاستعراض والمتابعة الدوريين. ومناقشات المجلس في الأعوام السابقة كانت أساسية في وضع المعايير والقيم الضرورية لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وبالمثل، ينبغي لعمليات الاستعراض الجديدة، مثل هذه المناقشة، أن تركز على المضي قدماً في تطبيق هذه القيم والمعايير - وهو المجال الذي لم نحقق فيه الأهداف التي رسمناها لأنفسنا.

ورغم التطورات الإيجابية، يقول الأمين العام في الفقرة ٤٩ من تقريره "واصلت جميع الأطراف المذكورة في تقرير السابغ تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الصراع" خلال الفترة قيد الاستعراض، ويقول في الفقرة ٢٢ "إن الحالة العامة للأطفال ما زالت خطيرة".

لقد أيد المجلس دعوة الأمين العام لتحديد فترة تطبيق، وذلك في آخر قراراته بشأن هذا الموضوع، القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣). ويتعين علينا الآن اتخاذ مجموعة من الخطوات الملموسة لكي تبدأ هذه الفترة بالفعل. والخطوة الأولى قد تكون توجيه الرسالة الواضحة بأن عهد الإفلات من العقاب قد انتهى بالنسبة للمتورطين في جرائم حرب أو إساءة معاملة ذات صلة بالأطفال. وإن الدول مسؤولة عن محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل حسبما ورد، في

إلا من خلال تطبيقها. ونرى أن التقرير الحالي يكشف بوضوح أن التنفيذ كان غير كافٍ وأنه ينبغي عمل الكثير بغية الوصول إلى المستوى الذي ينبغي أن نكون قد وصلنا إليه بالفعل، نظرياً.

إن إرساء هياكل واضحة داخل منظومة الأمم المتحدة هو خطوة أولى وشرط أساسي لهذا التقدم، ونأمل أن تقييم الاستجابة على مستوى المنظومة للتحديات في مجال الأطفال والصراع المسلح، والذي لم يتم بعد، سيؤدي إلى وضوح دور الأمم المتحدة.

وفي ضوء ضرورة إحراز تقدم كبير في الممارسة، نعرب عن أملنا الوطيد في أن يعتمد المجلس قراراً قوياً واضحاً يمكن أن يشكل الأساس لتحسين فعال لأوضاع الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح في شتى أنحاء العالم - قرار يمكن منظومة الأمم المتحدة على نحو خاص من القيام بعمل فعال في هذا المجال.

السيد مرتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):
بداية، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم وتروؤس هذه المناقشة المفتوحة. ونعرب كذلك عن تقديرنا لحضور وزيرة خارجية شيلي في وقت سابق من هذا اليوم.

إن محنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة تستحق أقصى الاهتمام من المجتمع الدولي، ويجب أن تكون حمايتهم المسؤولية الأساسية لنا جميعاً.

ويحيط وفد أرمينيا علماً ببعض الاتجاهات الإيجابية في ميدان حماية الأطفال في الصراعات المسلحة في السنوات الأخيرة. وكما أوضح الأمين العام في تقريره، إن القضية كسبت اعترافاً شعبياً وسياسياً كبيراً. وقد اعتمدت مجموعة من الصكوك القانونية، التي توفر إطاراً لمعالجة القضية. ونحن نرحب بدخول صكين رئيسيين حيز النفاذ مؤخرًا، هما نظام

هناك وضوح مؤسسي. وهذا يعني أنه يجب ألا يكون ثمة شك فيما يتعلق بمن يفعل ماذا ومن المسؤول عن التنسيق.

ويتعين على المجلس أن يعالج مسألة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح بشكل أشمل في عمله اليومي، لا سيما من خلال القرارات الخاصة بحالات قطرية معينة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، يوجد ما مجموعه ٥٤ من هذه القرارات، منها تسعة فقط من القرارات التي تغطي خمسة من مناطق الصراع، هي التي تعالج مسألة الأطفال والصراع المسلح. ومجلس الأمن والأمين العام - الذي تشكل تقاريره الأساس لعمل المجلس - يمكن أن يكفلاً تغطية كاملة لهذه المسألة من خلال تعيين جهات تنسيق مسؤولة عن هذه المسألة، مثلاً.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا يقتصر الرصد على الحالات القطرية المدرجة في جدول أعمال المجلس، بل ينبغي أن يشمل الأطفال في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح يمكن أن يقوم بدور مركزي في مجال الدعوة في هذا الصدد. وفي هذه المرحلة، أود أن أشكر الممثل الخاص على كل العمل الذي قام به في العام الماضي.

إن رصد الامتثال لقرارات المجلس وتطبيق المعايير ذات الصلة لا يمكن أن يتسم بالفعالية إلا إذا استكمل بتدابير محددة في الحالات التي يستمر عدم الامتثال. ومرة أخرى، فإن للمجلس دوراً مركزياً واضحاً ينبغي أن يقوم به في هذا المجال. ونرحب بتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بالتدابير المستهدفة ضد المسؤولين عن تجنيد الأطفال أو الجرائم الأخرى ضد الأطفال.

لقد كان الإطار القانوني الحالي لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح موضع إشادة مستحقة. لكن، علينا الآن أن نعترف بأن جميع المعايير والقواعد لا تكون ناجعة

ومسألة الأطفال اللاجئين وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع من الجوانب الأخرى المهمة في المشكلة. وتتراوح المسائل ذات الصلة من التسريح إلى تقديم المساعدة الإنسانية وضمان استعادة الأطفال لصحتهم الجسدية والنفسية. ونرى أيضا أنه ينبغي أن يولى اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات في السياسة العامة المتعلقة بمعالجة مشاكل الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

وأرمينيا، بوصفها بلدا يستضيف حوالي ٦٥ ٠٠٠ من الأطفال اللاجئين من أذربيجان، تعتبر حكومتها هذه المسائل ذات اهتمام خاص. وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد حاليا، فإن إعادة تأهيل الأطفال بعد الحرب، وخاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم، محور تركيز اهتمام الحكومة. وتنعكس حالة هؤلاء الأطفال أيضا في تقرير أرمينيا الدوري الثاني المقدم إلى لجنة حقوق الطفل، والذي نظرت فيه اللجنة في ١٥ كانون الثاني/يناير.

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي مرة أخرى لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وللبلدان المانحة على مساعدتها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأطفال.

إن حماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح مسألة معقدة تقتضي نهجا شاملا. ولذا ترى أرمينيا أن من الضروري تضافر العمل على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. ونرى أيضا أنه ينبغي لجهودنا أن تكمل بعضها بعضا، باستخدام كل الأطراف المؤثرة للمزايا النسبية لولاياتها وخبرتها. وحكومة أرمينيا ملتزمة ببذل قصارى جهدها للإسهام بصورة بناءة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز هذه القضية النبيلة.

روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة. وأود أن أبلغ المجلس أن أرمينيا من الدول الموقعة على كلا الصكين وأن عملية التصديق عليهما تجري حاليا.

من المؤسف أنه على الرغم من الضمانات القانونية القائمة، لا تزال الانتهاكات الفظيعة لحقوق الأطفال، مثل تجنيد الأطفال وقتلهم وتعويقهم و اغتصابهم، مستمرة في العديد من أرجاء العالم. وبالطبع، يكون من السذاجة أن نتوقع حل هذه المشاكل الخطيرة بمجرد توفير القواعد القانونية ذات الصلة. ولذا فإن وفدي يؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى "عهد تطبيق" القواعد والمعايير الدولية المتفق عليها لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

إننا نرى، بما أن المسؤولية الأساسية عن ضمان حماية الأطفال في الصراعات المسلحة وتخفيف معاناتهم تقع على عاتق الحكومات، فإنه يجب تعزيز آليات الدول لإبلاغ هيئات المعاهدات ذات الصلة وإبلاغ لجنة حقوق الطفل لضمان إبقاء التركيز اللازم على مسألة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

ويتعين أيضا وضع وتنفيذ تدابير خاصة، من قبل المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن على وجه الخصوص، لضمان امتثال الأطراف من غير الدول. وفي هذا الصدد، يتسم الرصد والإبلاغ المنتظمين فيما يتعلق بالحالة في الميدان، بأهمية خاصة. ونحن نرى أن إدراج ولايات لحماية الأطفال ونشر مستشارين خاصين في بعثات حفظ السلام خطوة إيجابية إلى الأمام. ومع ذلك، لا تزال مسألة الإفلات من العقاب مسألة بالغة الأهمية، وتدعو الحاجة إلى القيام بعمل حاسم لوضع حد للجرائم الوحشية التي ترتكب ضد الأطفال.

المتكلمة التالية المدرجة في قائمتي هي ممثلة كينيا، وأعطيتها الكلمة.

السيدة باهيموكا (كينيا) (تكلمت بالانكليزية):
بالنيابة عن وفدي، سيدي، أود أن أعرب عن امتناننا لكم على إيجادكم الوقت لترؤس هذه الجلسة الهامة. إننا إذ نجتمع اليوم للمناقشة السنوية المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة، نحتاج إلى التفكير بجدية بشأن الاتجاه الذي ينبغي لنا أن نأخذه في السعي إلى حماية أطفالنا - الضحايا الأبرياء للحروب التي ظلت تلحق الخراب بالعالم.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على إنشائه مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، لمعالجة القضايا البالغة الأهمية المتصلة بالأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

إننا نشيد بالعمل الجيد الذي أنجزه عبر السنين الممثل الخاص، أولارا أوتونو، ومكتبه. ونشكر أيضا المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، على جهود اليونيسيف المتواصلة لمعالجة مخنة الأطفال حول العالم.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز منذ عام ١٩٩٨، عندما تناول مجلس الأمن هذا الموضوع بصورة رسمية. ويسعدنا أن نلاحظ من تقرير الأمين العام أن قضايا الأطفال قد أدرجت في عدد من اتفاقات السلام. ونرحب أيضا بالجهود التي بذلت والتقدم الذي أحرز حتى الآن من مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في بث الوعي بمحنة الأطفال في الصراعات المسلحة.

ونلاحظ مع الامتنان الدور الذي اضطلعت به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وعدد من مبادرات المجتمع المدني في هذه المسألة، وندعو تلك المنظمات التي لم تنتظر بعد

أخيرا، وقد تابعت المناقشات، التي جرت بطريقة بناءة - وذلك أمر يسر النفس بشكل خاص بالنظر إلى مشاركة بلدان لا يتفق بعضها مع بعض في كثير من الأحيان - لا يسعني إلا أن أعرب عن أسفي لتكرار وفد أذربيجان المتواصل لخطابته التي لا تتغير.

إن الإشارة إلى ما يسمى بـعدوان أرمينيا مضللة تماما. والحالة الناتجة رد فعل اضطراري من شعب ناغورني - كاراباخ على قرار أذربيجان استخدام القوة لقمع السعي المشروع والعاقل والسلمي من شعب ناغورني - كاراباخ إلى ممارسة حقه في تقرير المصير، الذي يكفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

والإشارة إلى قرارات مجلس الأمن الأربعة بشأن صراع ناغورني - كاراباخ محاولة واضحة من أذربيجان لقراءة تلك القرارات وتطبيقها بصورة انتقائية وجزئية ومغرضة. والواقع أن أذربيجان نفسها في حالة انتهاك لتلك القرارات، التي تحث الأطراف المعنية على مواصلة المناقشات في إطار فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك من خلال الاتصالات المباشرة فيما بينها.

ورفض أذربيجان الدخول في مفاوضات مباشرة مع ممثلي ناغورني - كاراباخ المنتخبين أحد العوائق الرئيسية لحل الصراع. وفي الوقت نفسه، إن ما ظل الممثلون الأذربيون غير قادرين على الاعتراف به هو أن أرمينيا فعلت بالضبط ما طلبت منها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أن تفعله - أي استخدام مساعيها الحميدة مع قيادة ناغورني - كاراباخ للمساعدة على إيجاد حل سلمي للصراع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل أرمينيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

القرن الأفريقي. وكثير من الأطفال المتأثرين بهذه الصراعات يعانون معاناة حقيقية. وأحث في هذا الصدد على إدراج الشواغل المتعلقة بالطفل في مبادرات واتفاقات وعمليات السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي. و تؤيد كينيا، بوصفها من البلدان المساهمة بصفة منتظمة بقوات، القيام بمبادرات لتدريب العاملين في حفظ السلام قبل نشرهم سواء في عمليات السلام الإقليمية أو التابعة للأمم المتحدة.

ويرى وفدي أنه ينبغي أن يكون في المقام الأول من الأهمية لدى جميع المعنيين تعزيز المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى وضع حد للممارسات الضارة بالأطفال، بما فيها الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتجنيد الأطفال عبر الحدود واستخدامهم في الصراعات المسلحة.

ونظرا للحاجة الماسة إلى تعزيز التدابير المتعلقة بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح، ترحب كينيا بالمقترحات التي يتضمنها تقرير الأمين العام، ونرجو أن ترسي تلك المقترحات أساسا مفيدا لإحراز التقدم. ولذا فإننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع مجلس الأمن في سعيه لإقرار المقترحات الخاصة بإنشاء وتنفيذ نظام فعال للرصد والإبلاغ، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام الرابع عن الأطفال والصراعات المسلحة.

وبالنظر إلى التقارير المفزعة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد رفاه الأطفال، وازدياد عدد الأطفال الذين يعانون نتيجة للحرمان من سبل الحصول على المساعدات الإنسانية، نرجو كينيا أن يؤيد المجلس الاقتراح المتعلق بتوسيع قائمة الانتهاكات قيد النظر لتشمل ما يتجاوز تجنيد الأطفال من أجل توفير تقييم أشمل لحالة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

في إدراج حماية الأطفال المتضررين من الحرب في الأنشطة الرئيسية لسياساتها، أن تفعل ذلك.

وإذ نعالج هذا الموضوع العزيز جدا علينا، ينبغي ألا تغيب عن نظرنا الانتهاكات المستمرة لحقوق الأطفال. وعلى الرغم من وجود مجموعة قوية وشاملة من المعايير القانونية التي ترمي إلى حماية الأطفال عموما، وعلى نحو أكثر تحديدا الأطفال في الصراعات المسلحة، فإن كينيا تعرب عن أسفها على أن العديد من الأطراف في الصراعات لا تزال تتجاهل هذه المعايير، وغالبا ما تفلت من العقاب. وهذا يستدعي تعزيز ودعم نظم الإنفاذ الدولية.

إننا نقر بأن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين حالة الأطفال المتضررين من الحرب. وفي نظرة سريعة، يظهر عدد من الصراعات المسلحة الجارية في أنحاء العالم صورة مزعجة للغاية من معاناة الأطفال المحصورين في تلك الصراعات. وصور أولئك الأطفال الذين يعانون تعزز تصميم كينيا على إنقاذهم.

ولذلك تؤيد حكومتي التدابير التي اقترحتها الأمين العام لتخفيف معاناة الأطفال المتضررين من الحرب. ونحن ندرك أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أساسية لحل هذه المشكلة. ونؤيد أيضا نشر مستشارين معينين بحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام وتدريب أفراد حفظ السلام في مجال حماية الأطفال وحقوقهم.

ونود أن نتقدم بالشكر بصفة خاصة لليونيسيف وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، من قبيل هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، التي ما برحت تتطلع بدور قيادي في التفاوض مع أطراف الصراعات من أجل كفالة الحماية للأطفال.

ولا تزال كينيا تؤدي دورا هاما كوسيط في الصراعات الإقليمية، ولا سيما في شرق أفريقيا وفي منطقة

واستخدامهم كجنود، وأن تقدم إطارا زمنيا يدل على ما لهذه المسألة من أهمية عاجلة، وأن تعود إلى المجلس في خلال فترة زمنية معقولة بمعلومات مستكملة في هذا الصدد. وأخشى إذا لم يحدث هذا أن تتأثر نتيجة لذلك مصداقية هذا البرنامج، ومصداقية جهودنا الجماعية لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع، فضلا عن مصداقية المجلس.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بارتياحي لسماع كل هذا العدد من الوفود تشدد على وجود انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الأطفال علاوة على تجنيدهم. وتشدد على أن جميع هؤلاء الأطفال من ضحايا الصراعات المسلحة يستحقون اهتمام المجلس ودعمه وحمايته، وعلى أنه ينبغي لنا في أي عملية للرصد أن نبقي معظم تلك الانتهاكات الجسيمة أمام أعيننا من حيث اتخاذ الإجراءات ومن حيث الامتثال. وأعرب عن ارتياحي الكبير لسماع ذلك.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أود الإعراب عنها بالرصد والإبلاغ. ومرة أخرى أحيط علما بوجود تأييد إجماعي لإقامة نظام للرصد والإبلاغ. ويحمل تقرير الأمين العام معظم العناصر من أدوات ومعايير، وأنواع الانتهاكات التي يمكن رصدها، والجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة التي يمكن أن تشارك في عملية رصد من هذا القبيل، وثمة جهات فاعلة خارجها، كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية. وما نطلبه الآن هو تعميق وتكثيف المشاورات والمناقشات حول الكيفية التي يمكن بها التنسيق بين إسهامات هذه الجهات المختلفة صاحبة المصلحة، من جمع المعلومات وتدقيقها، والقيمة المضافة لمختلف الإسهامات، وكيف يمكن أن تدمج كل هذه العناصر وتصبح نظاما فعالا.

ورابعا، من المهم للغاية أن يبرز المجلس أهمية وجود الأمم المتحدة في الميدان فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ وحقبة التطبيق. فنحن نعتمد على بعثات الأمم المتحدة لحفظ

وسنواصل تقديم الدعم لجميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة لإنهاء جو الإفلات من العقاب الذي ترتكب في ظلته الجرائم ضد الأطفال في سياق الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يقدم للعدالة جميع الأطراف المسؤولة عن ارتكاب جرائم بحق الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): انتهت الآن من قائمة المتكلمين. وأعطي الكلمة للممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، للرد على ما وجهته الوفود من أسئلة وما أبدته من تعليقات.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): لقد أصغيت باهتمام شديد لجميع التعليقات والانتقادات والمقترحات، وستابعها جميعا على مدى الأشهر القادمة. وسنظل على اتصال بكل من المجلس والوفود غير الأعضاء فيه.

ولعلي أكتفي بإشارة بالغة الإيجاز إلى بعض أمور قليلة. أولا، إذ يشرع المجلس في مناقشة قرار بشأن هذه المسألة، من الواضح أننا نحبذ ونرجو أن تكون هذه مناسبة يتصرف فيها المجلس، ويكون تصرفه من خلال التدابير المحددة الهدف المبينة في تقرير الأمين العام، وهي تدابير هادفة تتعلق بقيادة الكيانات المتقاتلة، وتدابير تتعلق بالمنظمات المشتركة في القتال.

أما إذا استحال على المجلس التصرف في هذه المرة، فسيكون من المهم إلى أقصى حد أن يوجه المجلس رسالة واضحة بأن ذلك لا يعني تأجيلا شكليا، وإنما هو جزء من تدابير تدريجية للغاية يعترم المجلس اتخاذها.

وفي هذا السياق أرى من الأهمية بمكان أن يطلب المجلس إلى أطراف الصراع أن تعد بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تمثل وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع، خطط عمل محددة تبين الكيفية والإطار الزمني اللذين تعترم هذه الأطراف من خلالهما إنهاء تجنيد الأطفال

ظل ظروف بغیضة من الإساءات لحقوق الإنسان وحالات الإهمال.

وفيما يتعلق بالقوائم، أود أن أقول إنه يمكن للمرء أن يشكك في نوع القوائم التي قد تكون لدينا، ولكنني أعتقد أن من العسير جدا التشكيك في المعايير، ونظام الفحص، والطريقة التي نستخدمها في إعداد القوائم. وفي الواقع، لا يحظى مكتب الممثل الخاص بأي تواجد على أرض الواقع، ولذلك فإننا نعول بشكل كلي على وكالات الأمم المتحدة لكي تزودنا بالمعلومات، التي على أساسها نعقد اجتماعات الفريق بعد ذلك هنا في نيويورك، التي تقع في إطارها كل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لكي ندقق بأشمل طريقة ممكنة في جميع المعلومات بغية الاتفاق على قائمة نقدمها إلى الأمين العام، الذي يقوم بدوره بتقديمها إلى مجلس الأمن. وتلك هي نفس المعايير التي نستخدمها لجميع الحالات. ولذلك أود مجرد أن أوضح؛ أنني لا أريد أن أشرع في الرد على المجادل.

وأخيرا، أود أن أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، وأن أشكر وزيرة الخارجية على تخصيصها الوقت لكي تكون معنا شخصا اليوم لتأكيد الأهمية التي توليها هي وشيلي لهذه المسألة. وأشكر أيضا وفد فرنسا، الذي تولى القيادة في الأعوام العديدة الماضية في بلورة هذه المسألة وتوجيهها في إطار مجلس الأمن. ونقدر تلك القيادة تقديرا كبيرا. ومرة أخرى، أشكر المجلس شكرا حارا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوتونو على تعليقاته. وله أن يطمئن إلى أننا سنأخذ في الحسبان بشكل كبير جدا ملاحظاته المتعلقة بدور مجلس الأمن في هذا الموضوع الهام.

السلام، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعلى المنظمات غير الحكومية بطبيعة الحال، في جمع المعلومات التي نقوم استنادا إليها بعد ذلك بوضع تقارير نرفعها إلى المجلس للتصرف.

وأود أن أقول في هذا الصدد أيضا إن ثمة مراكز للعمل علاوة على مجلس الأمن، فهناك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمحكمة الجنائية الدولية، ولجنة حقوق الإنسان. وينبغي لها أيضا أن تشارك في الحملة الخاصة بحقبة التطبيق في نطاق مجالات اختصاصها.

وأود الإشارة بإيجاز إلى ملاحظتين أبدهما اثنان من الوفود. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر الجزيل لوفد الهند على التقييم المنهجي المحكم التنظيم والجددي للغاية لهذا البرنامج ولتعامل منظومة الأمم المتحدة مع استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد لا أتفق مع كل الآراء التي أعرب عنها، ولكنني أقدر الجدية التي عرض بها هذا التقييم. وليست هذه لحظة مناسبة للدخول في حوار، ولكنني أعد بأن أشارك في حوار ثنائي عقب هذه الجلسة مع الوفد لمناقشة بعض هذه المسائل.

الوفد الثاني الذي أود الإشارة إليه اسما هو وفد أوغندا. وقد أصغيت بكثير من الاهتمام وبجزن شديد للهجوم العنيف الذي وجهه ممثل أوغندا إلى شخص معين. وأعلم أن بين يدي المجلس ما يكفي من الحروب، ولذا أود أن أؤكد للأعضاء أنني لن أشرع في الرد على ذلك البيان. وأعتقد أن آخر ما يريده المجلس هو أن يضيف حربا أهلية أخرى، بين الوفد الأوغندي وأولارا أوتونو، إلى قائمة الصراعات التي يتناولها. ولا أعتقد أن من المناسب فعل ذلك هنا. وعوضا عن ذلك، أدعو وفد أوغندا إلى الانضمام إلينا جميعا - عوضا عن أن نقاتل بعضنا البعض - في كفالة تمكنا من إنقاذ أطفال شمال أوغندا، المحكوم عليهم بأن يعيشوا في

الأمن، ولكن أيضا المنتديات التي يشارك فيها الأعضاء في أماكن أخرى.

وأود أيضا أن أشدد - كما شدد الممثل الخاص للأمين العام - على أن من المهم ملاحظة مختلف أنواع الرصد والإبلاغ التي تجري. وهدفنا هو أن ندعم الآليات القائمة لحقوق الإنسان وغيرها من الآليات بغية ضمان إبراز حقوق الأطفال ومعلومات خاصة بشأن تلك الحقوق. وذلك هو تفويض منظمة الأمم المتحدة للطفولة، كما أن ذلك هو ما سنستمر في عمله.

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة مسرورة جدا لسماع الدعم القوي لمستشاري حماية الطفل. ونؤيد تأييدا قويا عملهم في البعثات الأربع لحفظ السلام التي نشروا في إطارها. ويؤدي مستشارو حماية الطفل وظيفة هامة فيما يتعلق، أولا، ببناء القدرات في إطار البعثات أنفسها، وثانيا، برصد الإبلاغ في إطار ولايات بعثات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يسمحون بمعالجة حالة الأطفال في إطار عملية حفظ السلام الكاملة نفسها ويقدمون التقارير إلى جلسات المجلس. وكما ذكرت السيدة بيلامي، فإننا سندعم نشر مستشاري حماية الطفل في جميع بعثات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، لقد سررنا جدا بالتأييد القوي لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشعرنا بالتشجيع من اهتمام المجلس بإنشاء المزيد من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المهم أن تدرج هذه البرامج بشكل تلقائي في ولايات حفظ السلام. وكما ذكرت، نحن وكالة تشغيلية. ونعمل مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع، كما أننا سنعزز جهودنا لحماية الأطفال ولمنع تجنيدهم ولدعم إعادة إدماجهم حالما يتم تسريحهم.

أعطي الكلمة الآن بموجب المادة ٣٩ للسيد دانييل تول، مدير شعبة برامج الطوارئ في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لكي يرد على التعليقات التي أدلى بها.

السيد تول (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن كارول بيلامي، أسمحوا لي أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولوزيرة خارجيتكم ولوفدكم على الطريقة المتصفة بالخبرة التي أدركتم بها هذه المداولات. وبالإضافة إلى ذلك، أشكر وفد فرنسا على إعدادهم لمشروع القرار.

إننا نرحب بالمناقشة العملية المنحى التي جرت اليوم، كما ندعم دعما شديدا عصر التطبيق الذي تكلم عنه الأعضاء. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، وهو موجود هنا؛ نحن الأشخاص الموجودون على أرض الواقع. وكما لاحظت السيدة بيلامي في إحاطتها الإعلامية، نحن على أرض الواقع قبل نشوب الصراعات وخلالها وبعدها، كما أن جزءا من مهمتنا أن نتأكد من متابعة بعض التعليقات والملاحظات التي أدلى بها اليوم على أرض الواقع.

وكنا مسرورين جدا من التأييد القوي لإنشاء نظام معزز للرصد والإبلاغ، حسبما طلب حتى صباح هذا اليوم في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بيلامي. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة حاليا بتوثيق حالة النساء والأطفال وإعداد تقارير عنها في جميع البلدان التي تعمل فيها، ولذا فإن إضافة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة ما فتئت أولوية كبرى بالنسبة لنا خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية. ونقدر اهتمام مجلس الأمن في هذا المجال، كما أننا سنستمر في القيام بالمزيد من العمل في ذلك الصدد. وبالتعاون مع شركائنا، سنستحدث آليات للرصد على المستويين القطري والميداني، كما أننا نقوم أيضا بفحص الهياكل الفعالة لكي ندعم المنتديات المناسبة مثل مجلس

وأخيراً، نحن مسرورون جداً من التأييد القوي لاتخاذ إجراء لمنع نشوب الصراع. ولا يمكننا حقاً أن نحمي الأطفال من التجنيد والاستغلال وإساءة المعاملة المرتبطة بالصراعات المسلحة إلا عندما نمنع نشوب الصراعات. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة على المستوى القطري ومع الشركاء على المستوى العالمي لتعزيز التسوية السلمية للصراعات.

وكما ذكر العديد من الوفود، فإن مستقبلنا هو أطفالنا. وستستمر منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تكثيف عملها مع جميع الأعضاء الموجودين هنا وفي تعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تول على تعليقاته.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس هذه المسألة الهامة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.

وهناك أيضاً حاجة إلى ضمان اعتماد الدروس والمبادئ المستفادة التي تمخضت عنها عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مرة واحدة وإلى الأبد. وبهذا المعنى، نؤمن بأن تسريح الجنود - كما قلنا صباح هذا اليوم - ينبغي ألا ينتظر تحقيق السلام أو البرنامج الرسمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو توفير الموارد المطلوبة. ونشدد أيضاً على الاعتراف بأن الفتيات ضعيفات بشكل خاص وبأنه يجري تجنيدهن أيضاً بوصفهن أطفالاً جنوداً. وتحتاج الفتيات إلى اهتمام ومساعدة محددتين لكي تجري إعادة إدماجهن. وتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضاً في حوار واسع مع شركائنا ومع الشركاء في الصراع لضمان إخراج الأطفال من المعارك في أقرب وقت ممكن.

ونحن سعداء لأن عدداً كبيراً جداً من الممثلين أيدوا قائمة البلدان - بما في ذلك قائمة مستكملة وقائمة موسعة - على أساس سنوي، بما في ذلك الأطراف في الصراعات التي تجند الأطفال. وهي أداة هامة للتوعية كما أنها أداة هامة على المستوى الميداني يمكننا أن نستخدمها عندما نعود إلى المستوى القطري.